منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

أوابـك

التقرير الربع السنوي حول

الأوضاع البترولية العالمية

الربع الثاني - نيسان / أبريل - حزيران/ يونيو

2021

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابـك

التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية

الربع الثاني

نيسان / أبريل - حزيران / يونيو

2021

إعداد
ماجد إبراهيم عامر
باحث اقتصادي أول

مراجعة
عبد الفتاح العريفي دندي
مدير الإدارة الاقتصادية

إعتماد
الأستاذ علي سبت بن سبت
الأمين العام

تقديم

في إطار جهود الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول **"أوابك"** الرامية لرصد ومتابعة المستجدات في السوق البترولية العالمية، يسرها أن تقدم لواضعي سياسات الطاقة والعاملين في مجال الصناعة النفطية في الدول الأعضاء **التقرير الربع السنوي حول التطورات الرئيسية في السوق البترولية العالمية**، والذي يغطي الربع الثاني من عام 2021.

يتناول **الجزء الأول** من التقرير الواقع والآفاق المستقبلية للتطورات الاقتصادية العالمية وفق المجموعات الاقتصادية الدولية الرئيسية. أما **الجزء الثاني**، فيستعرض التطورات في المؤشرات الرئيسية لأسواق النفط العالمية، والمتمثلة في أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية، والعوامل المؤثرة عليها من عرض وطلب ومستويات المخزون النفطي والعوامل الأخرى، وحركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية. وخصص **الجزء الثالث** لمتابعة أخر التطورات في مجال الطاقات المتجددة. ويستعرض **الجزء الرابع** المستجدات في الهيدروجين كوقود للمستقبل. فيما خصص **الجزء الخامس** لبيان أهم الأحداث الاقتصادية والعوامل الجيوسياسية والعوامل الأخرى التي شهدتها السوق البترولية العالمية وكانت لها تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على أسعار النفط، أما **الجزء السادس** فيتناول التطورات الحاصلة في اتفاق باريس لتغير المناخ والأمور المرتبطة به، ويتناول **الجزء السابع** الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك. ويستعرض **الجزء الثامن والأخير** من التقرير الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب.

والأمانة العامة إذ تُعد هذا التقرير، فإنها تأمل أن يقدم دعماً مستمراً لراسمي سياسات الطاقة المستقبلية في دولها الأعضاء، وأن يمثل مصدراً مهماً للتعرف على المستجدات في السوق البترولية العالمية ومدى انعكاساتها على دولنا الأعضاء.

والله ولي التوفيق ،،،

الأمين العام

علي سبت بن سبت

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية	**8**
1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة	11
2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة	12
ثانياً : التطورات في أسواق النفط العالمية	**12**
1. التطورات في الأسعار الفورية للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية	12
أ. أسعار النفوط الخام المختلفة	12
ب. أسعار بعض المنتجات النفطية	18
2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الثاني من عام 2021	21
أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق	21
- الإمدادات النفطية العالمية	21
- الطلب العالمي على النفط	30
- مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة	36
ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط	42
3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية	44
أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات النفطية	44
ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية	46
ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية	48
4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية	49

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
ثالثاً : التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة	52
رابعاً : الهيدروجين	56
خامساً : أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية	60
سادساً: التطورات في اتفاق باريس لتغير المناخ	65
سابعاً : الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك	68
ثامناً : الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب	73

	قائمة الأشكال	رقم الصفحة
الشكل 1:	التغير في التوقعات الأولية لمعدل نمو الاقتصاد العالمي.	11
الشكل 2:	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك.	14
الشكل 3:	المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس.	16
الشكل 4:	المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الأعضاء.	17
الشكل 5:	المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية.	20
الشكل 6:	التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي.	22
الشكل 7:	التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية.	24
الشكل 8:	التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية.	26
الشكل 9:	المتوسط الربع السنوي لإمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة.	28
الشكل 10:	تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية.	29
الشكل 11:	التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط.	31
الشكل 12:	تطور الزيادة في المخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمس السابقة	39
الشكل 13:	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع.	42
الشكل 14:	التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية.	52
الشكل 15:	الكهرباء المتجددة اللازمة لإنتاج الهيدروجين الأخضر.	57
الشكل 16:	مشروع الهيدروجين الأخضر العالمي.	58
الشكل 17:	مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك.	70
الشكل 18:	مقارنة مستويات أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك.	71

	قائمة الجداول	رقم الصفحة
الجدول 1:	تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية.	10
الجدول 2:	متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية.	13
الجدول 3:	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية.	19
الجدول 4:	تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي.	22
الجدول 5:	متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة.	28
الجدول 6:	تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية.	30
الجدول 7:	تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.	33
الجدول 8:	تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.	36
الجدول 9:	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع.	41
الجدول 10:	تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند	46
الجدول 11:	تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند	46
الجدول 12:	تطور متوسط معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية.	50
الجدول 13:	تطور كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية.	51
الجدول 14:	قدرات توليد الطاقات المتجددة العالمية.	55
الجدول 15:	الآفاق المستقبلية للإنتاج العالمي للهيدروجين الأخضر.	59
الجدول 16:	التطور الربع السنوي في كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء.	69
الجدول 17:	التطور الربع السنوي في قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء.	71

أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية

استمر التباين الملحوظ في أداء الاقتصادات العالمية خلال الربع الثاني من عام 2021، وأصبح الحصول على اللقاح المضاد لفيروس كورونا هو العامل الرئيسي في إحداث هذا التباين. فعلى مستوى الاقتصادات المتقدمة، تم احراز تقدم في العودة إلى النشاط الطبيعي تزامناً مع حصول قرابة 40% من عدد السكان على جرعات اللقاح الكاملة واستمرار تأثير الدعم المالي الكبير في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية والتدابير الجديدة وتحفيز السياسات النقدية التيسيرية[1] في الاقتصادات المتقدمة الأخرى (فرنسا وألمانيا وإيطاليا وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة) التي تبنتها بنكوها المركزية مُنذ نهاية الربع الأول من عام 2020. وتم رفع توقعات النمو لتلك الاقتصادات لعام 2021، لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية التي من المتوقع أن تشهد تأثير إيجابي من التشريع الذي سيعطي دفعة للاستثمار في البنية التحتية ويقوي شبكات الأمان الاجتماعي خلال النصف الثاني من عام 2021، وباستثناء اليابان التي تأثر اقتصادها بتشديد القيود المرتبطة بجائحة فيروس كورونا خلال النصف الأول من العام.

في المقابل، وعلى مستوى الاقتصادات النامية والناشئة التي حصل ما يقل عن 20% من عدد سكانها على اللقاح، تأثر الأداء الاقتصادي سلباً بطفرة الاصابات الجديدة بفيروس كورونا، لا سيما في الاقتصادات الأسيوية (الهند وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند وفيتنام). كما تباطئت وتيرة نمو الاقتصاد الصيني خلال الربع الثاني من عام 2021، حيث دفعت أسعار السلع القياسية معدل التضخم إلى أعلى مستوياته منذ أكثر من عقد، في حين أدت اضطرابات سلسلة التوريد الناجمة عن تراكم الشحن ونقص الطاقة إلى تراجع إنتاج المصانع.

واستمراراً لسعيها نحو تحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط العالمية الذي يُعد أمر ضروري لتحقيق النمو المستدام في أداء الاقتصاد العالمي، التزمت **دول أوبك+** بتعديلات إتفاق خفض الإنتاج. حيث أبقت على مستويات الإنتاج لشهر أبريل 2021 دون تغيير عن الشهر السابق، قبل أن تقلص تخفيضات الإنتاج بمقدار 350 ألف برميل/يوم خلال شهر مايو، و 350 ألف برميل/يوم

[1] سياسة التيسير النقدي هي أحدى الآليات التي تلجأ إليها البنوك المركزية من ضمن السياسات النقدية، بهدف تحفيز النمو الاقتصادي.

خلال شهر يونيو. وحافظت المملكة العربية السعودية على تخفيضات إضافية طوعية في إنتاجها النفطي بلغت 1 مليون برميل/يوم في شهر أبريل 2021، وذلك للشهر الثالث على التوالي.

هذا وقد أشار صندوق النقد الدولي في أحدث تقرير له حول آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر يوليو 2021، إلى أنه لا يزال السيناريو الأساسي للتوقعات الاقتصادية العالمية مشوباً بدرجة عالية من عدم اليقين، وخاصة فيما يتعلق بالآفاق المتوقعة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وبالرغم من أن النمو قد يصل في نهاية المطاف إلى مستوى أقوى من المتوقع، فإن مخاطر التطورات المعكاسة (لا سيما تفشي المتحور دلتا سريع الانتشار من فيروس كورونا المستجد في معظم دول العالم) تظل هي السائدة على المدى القريب.

كما أوضح صندوق النقد الدولي أن من الممكن أيضاً أن يأتي النمو مخيباً للآمال مقارنة بالسيناريو الأساسي في حالة تشديد الأوضاع المالية بشكل مفاجئ، إذا استمرت الضغوط التضخمية لفترة أطول من المتوقع وأفضت إلى إعادة تقييم لآفاق السياسة النقدية. ويمكن أن تواجه اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على وجه الخصوص صدمة مزدوجة من جراء تشديد الأوضاع المالية الخارجية وتفاقم الأزمة الصحية. ومن شأن النمو الأضعف أن يؤدي بدوره إلى زيادة التأثير السلبي على ديناميكية الدين العام العالمي الذي سجل مستوى قياسي بلغ نحو 281 تريليون دولار في عام 2020، مدفوعاً بالتراكم الحاد في الاقتراض الحكومي بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد، وفقاً لأحدث التقديرات الصادرة عن معهد التمويل الدولي.

وتتباين التوقعات بشأن النمو الاقتصادي من فترة إلى أخرى – سواء بالنسبة للاقتصاد العالمي أو بالنسبة لاقتصادات الدول فرادى، وذلك بناء على المستجدات التي تطرأ عند فترة إعداد تلك التوقعات. وفي هذا السياق، تشير أحدث التوقعات إلى نمو الاقتصاد العالمي في عام 2021 بمعدل 6%، وهو نفس مستوى التوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع السابق. بينما تشير التوقعات الأولية إلى نمو الاقتصاد العالمي بمعدل 4.9% في عام 2022، وهو مستوى أعلى مقارنة بالتوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 4.4%، كما يوضح ***الجدول (1) والشكل (1)***.

الجدول (1)

تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية، (2021- 2022)

(%)

	التوقعات الأولية في نهاية الربع الثاني من عام 2021		التوقعات الأولية في نهاية الربع الأول من عام 2021		التغير في التوقعات الأولية (%)	
	2021	2022	2021	2022	2021	2022
العالم	**6.0**	**4.9**	**6.0**	**4.4**	**-**	**0.5**
الاقتصادات المتقدمة	5.6	4.4	5.1	3.6	0.5	0.8
الولايات المتحدة	7.0	4.9	6.4	3.5	0.6	1.4
منطقة اليورو	4.6	4.3	4.4	3.8	0.2	0.5
المملكة المتحدة	7.0	4.8	5.3	5.1	1.7	(0.3)
اليابان	2.8	3.0	3.3	2.5	(0.5)	0.5
الصين	8.1	5.7	8.4	5.6	(0.3)	0.1
الهند	9.5	8.5	12.5	6.9	(3.0)	1.6
البرازيل	5.3	1.9	3.7	2.6	1.6	(0.7)
روسيا	4.4	3.1	3.8	3.8	0.6	(0.7)

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل ويوليو 2021.

الشكل (1)

التغير في التوقعات الأولية لمعدل نمو الاقتصاد العالمي، 2021 – 2022 (%)

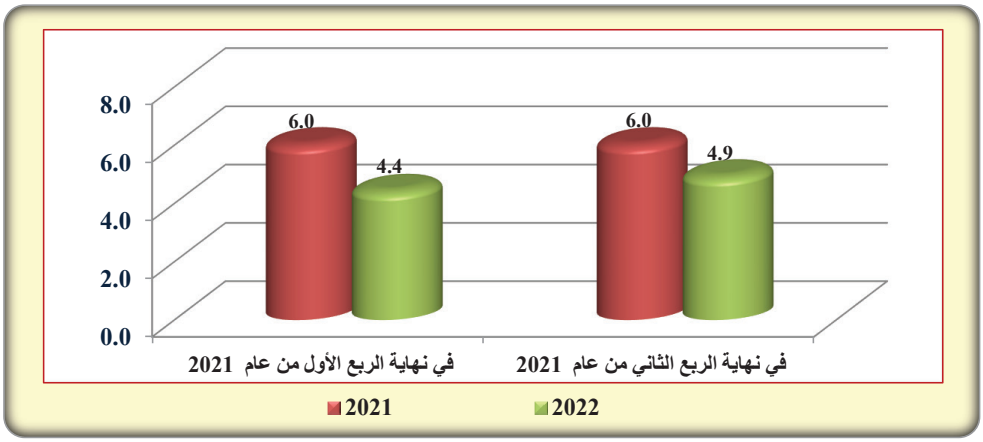

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل ويوليو 2021.

1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة

تشير التوقعات في نهاية الربع الثاني من عام 2021 إلى نمو الناتج المحلى الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة في عام 2021 بمعدل 5.6%، وهو مستوى أعلى من التوقعات الصادرة في نهاية الربع الأول من عام 2021 البالغة 5.1%. وفي هذا السياق، سجل الاقتصاد الأمريكي ارتفاعاً بمعدل 6.5% على أساس سنوي خلال الربع الثاني من عام 2021 بدعم من حزم التحفيز الحكومية ونمو قطاع التصنيع وانتعاش مبيعات المنازل الجديدة وانخفاض المطالبات الجديدة للحصول على إعانات البطالة إلى أدنى مستوى لها مُنذ شهر مارس 2020، تزامناً مع تسارع حملات التطعيمات. وشهد اقتصاد منطقة اليورو نمو أسرع من المتوقع بلغ معدله 2% على أساس فصلي و13.7% على أساس سنوي وسط نمو قوي لناتج قطاع التصنيع وتعافي قطاع الخدمات وتراجُع معدل البطالة.

بينما تشير التوقعات الأولية إلى نمو الاقتصادات المتقدمة بمعدل 4.4% في عام 2022، وهو مستوى أعلى مقارنة بالتوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 3.6%، ***كما يوضح الجدول (1) المشار إليه سابقاً.***

2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة

تختلف اتجاهات النمو على نحو متزايد في الاقتصادات النامية والناشئة، حيث تم خفض توقعات معدل نمو اقتصاد الصين خلال عام 2021 إلى 8.1% مقارنة بالتوقعات في نهاية الربع السابق البالغة 8.4%، كما تم خفض توقعات نمو الاقتصاد الهندي إلى 9.5% مقارنة بالتوقعات السابقة البالغة 12.5%. في حين تم رفع توقعات النمو لكلاً من روسيا والبرازيل. هذا وستكون بعض تلك الدول التي تواجه أزمات صحية واقتصادية ومالية متزامنة بحاجة إلى مزيد من المساعدة من الاقتصادات المتقدمة ومن المؤسسات المالية الدولية، حيث قد تضطر إلى فرض إجراءات الإغلاق والاحتواء بشكل متكرر مقارنة بالاقتصادات المتقدمة.

ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية

نستعرض فيما يلي أهم التطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الربع الثاني من عام 2021 والعوامل المؤثرة عليها. كما نتناول بالتحليل حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية.

1. التطورات في الأسعار الفورية للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية

أ. أسعار النفوط الخام المختلفة

ارتفعت أسعار النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2021، بدعم من قوة أساسيات سوق النفط الفورية وأسواق العقود الآجلة. حيث ارتفعت عمليات الشراء لمصافي تكرير النفط في آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا، واستمر انتعاش عمليات تشغيل المصافي وتراجُع مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية، وسط توقع المزيد من التعافي في الطلب في قطاع النقل خلال موسم السفر والقيادة الصيفي، تزامناً مع تسارع وتيرة حملات التطعيم ضد جائحة فيروس كورونا المستجد وتخفيف القيود على التنقل المرتبطة بتلك الجائحة. يأتي ذلك إلى جانب البيانات الاقتصادية القوية من الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

وقد حد من هذا الارتفاع في الأسعار، تجدد قيود الإغلاق بسبب ارتفاع عدد الاصابات بفيروس كورونا المستجد في أجزاء عديدة من العالم، لا سيما الهند وأمريكا اللاتينية. فضلاً عن الصيانة الموسمية في بعض المصافي الآسيوية خلال شهر أبريل 2021.

بشكل عام، ارتفع متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك في الربع الثاني من عام 2021 بنحو 7.4 دولار/برميل، أو ما يعادل 12.3% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 67.3 دولار/برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 40.7 دولار/برميل، أي ما يعادل 153% بالمقارنة مع الربع المماثل من عام 2020. ويوضح ***الجدول (2) والشكل (2)***، المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (2020 – 2021).

الجدول (2)

متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية، (2020 – 2021)، (دولار/ برميل)

الخامات	2020			2021		التغير عن (دولار/برميل)	
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الأول 2021	الربع الثاني 2020
سلة أوبك منها :	26.6	43.4	44.0	60.0	67.3	7.4	40.7
خليط الصحراء الجزائري	28.0	43.6	44.1	61.1	68.0	7.0	40.1
العربي الخفيف السعودي	26.5	43.6	44.2	60.5	68.2	7.7	41.7
موربان الاماراتي	30.5	43.7	44.5	60.1	67.5	7.4	37.0
خام التصدير الكويتي	25.8	43.5	44.2	60.3	67.9	7.6	42.2
السدرة الليبي	25.9	41.7	42.0	59.2	66.4	7.3	40.5
البصرة العراقي	26.3	44.3	44.6	60.4	67.4	7.0	41.2
خامات اخرى :							
دبي	30.8	42.8	44.6	60.0	66.9	6.9	36.1
البحري القطري	25.8	43.9	44.1	60.6	68.0	7.4	42.2
برنت	29.2	42.9	44.1	60.8	68.6	7.8	39.4
خام غرب تكساس	27.8	40.9	42.7	57.8	66.1	8.3	38.3

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (2)
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، (2020- 2021)
(دولار/برميل)

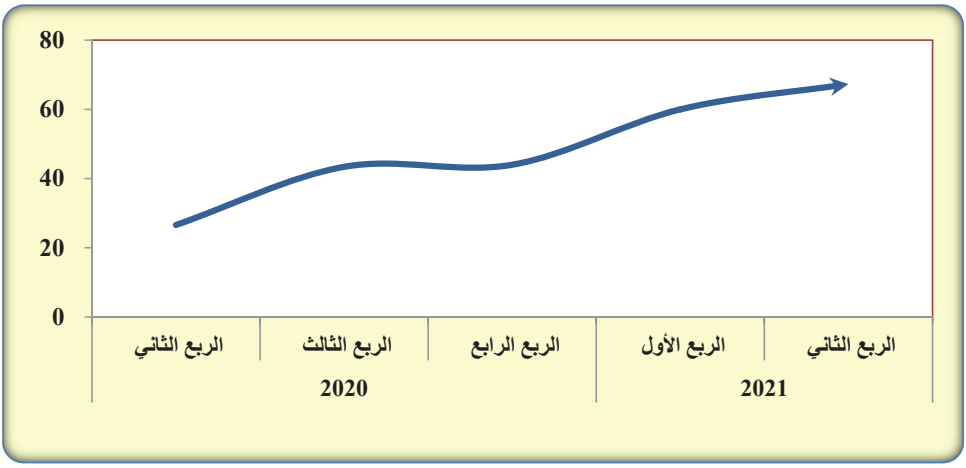

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد شهد الربع الثاني من عام 2021 تطورات في نمط فروقات الأسعار، تمثلت في تباين الفروقات بين متوسط أسعار النفوط الخفيفة ذات المحتوى الكبريتي المنخفض والثقيلة عالية المحتوى الكبريتي. فعلى سبيل المثال، وصل الفرق بين متوسط سعر خام برنت (الأعلى جودة ممثلاً للنفوط الخفيفة) ومتوسط سعر خام دبي (ممثلاً للنفوط الثقيلة) إلى 1.7 دولار/برميل لصالح خام برنت خلال الربع الثاني من عام 2021 بالمقارنة مع 0.8 دولار/برميل خلال الربع السابق. كما قل متوسط سعر سلة خامات أوبك عن متوسط سعر خام برنت بواقع 1.3 دولار/برميل بالمقارنة مع 0.8 دولار/برميل خلال الربع السابق.

وتعزى تلك التطورات في مشهد فروقات الأسعار بدرجة كبيرة إلى ارتفاع متوسط أسعار النفوط الخام الرئيسية في العالم بدرجات متفاوته خلال الربع الثاني من عام 2021 مقارنة بالربع السابق، حيث ارتفع متوسط سعر خام دبي بنحو 6.9 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 66.9 دولار/برميل، وارتفع متوسط سعر خام برنت بنحو 7.8 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق

ليبلغ 68.6 دولار/برميل، كما ارتفع متوسط سعر خام غرب تكساس بنحو 8.3 دولار/برميل مقارنة بالربع الرابع من عام 2020 ليبلغ 66.1 دولار/برميل.

تجدُر الإشارة إلى ارتفاع أسعار عقود كلاً من خام برنت وخام غرب تكساس في الأسواق الآجلة (عبر بورصتي نيويورك التجارية Nymex وبورصة إنتركونتيننتال ICE)، يوم الجمعة الموافق الخامس والعشرون من شهر يونيو 2021 إلى أعلى مستوياتها مُنذ شهر أكتوبر 2018، مسجلة أطول سلسلة مكاسب أسبوعية متتالية مُنذ شهر ديسمبر 2020. يأتي ذلك بدعم من الانخفاض السريع والمستمر في مخزونات النفط العالمية، وسط انتعاش الطلب على الوقود في المناطق الرئيسية بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في بداية موسم السفر والقيادة الصيفي، تزامناً مع تسارع وتيرة حملات التطعيم ضد جائحة فيروس كورونا المستجد وإعادة فتح الاقتصادات ورفع المزيد من القيود المرتبطة بتلك الجائحة. فضلاً عن التوقعات بأن نمو الطلب خلال النصف الثاني من عام 2021 سيفوق الإمدادات في أسواق النفط.

وعلى المستوى الفصلي، فقد ارتفعت عقود خام برنت خلال الربع الثاني من عام 2021 بنسبة 18.2% مقارنة بالربع السابق، وهو ثالث ارتفاع فصلي لها على التوالي. كما ارتفعت عقود خام غرب تكساس الأمريكي بنسبة 24.2%، وهو خامس ارتفاع فصلي لها على التوالي. وبذلك تسجل أسعار النفط الخام الآجلة أفضل أداء نصف سنوي لها مُنذ عام 2009.

وشهد الربع الثاني من عام 2021 استمرار تداول خام برنت في بورصة التبادل القاري في لندن (ICE) بدرجة أعلى من منافسه الخام الأمريكي القياسي غرب تكساس في بورصة (Nymex) منذ الربع الثاني من عام 2015، إلا أن متوسط الفروقات بينهما قد تقلصت خلال هذا الربع لتصل إلى نحو 2.9 دولار/برميل، وهو مستوى أقل بالمقارنة مع 3.4 دولار/ برميل خلال الربع السابق. حيث تأثرت أسعار خام برنت سلباً بارتفاع عدد الإصابات بفيروس كورونا المستجد في آسيا، لا سيما في الهند واليابان. في حين تلقت أسعار خام غرب تكساس الوسيط دعماً ملحوظاً من تعافي عمليات مصافي التكرير الأمريكية لتصل معدلات تشغيلها إلى أعلى مستوى لها مُنذ شهر يناير 2020، وانخفاض مخزونات النفط الخام – تحديداً في المركز الرئيسي Cushing بولاية Oklahoma – إلى أدنى مستوياتها مُنذ شهر مارس 2020. وشكل اغلاق أكبر خطوط أنابيب إمدادات الوقود

الأمريكية الذي ينقل نحو 2.5 مليون برميل/يوم من الغازولين والديزل ووقود الطائرات بسبب الهجوم السيبراني الذي تعرض له وهو أحد أكبر مخططات الفدية الرقمية على الإطلاق، دعماً إضافياً لأسعار خام غرب تكساس. يأتي ذلك إلى جانب البيانات الاقتصادية الإيجابية، وسط توقعات بمزيد من التعافي في الطلب على النفط.

ويتضح تطور فروقات الأسعار من ***الشكل (3)*** و***الجدول (2) المشار إليه سابقاً***، الذي يبين المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك ونفوط الإشارة الرئيسية في العالم (الخام الأمريكي الخفيف، وخام برنت) خلال الفترة (2020- 2021).

الشكل (3)
المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، (2020- 2021)
(دولار/برميل)

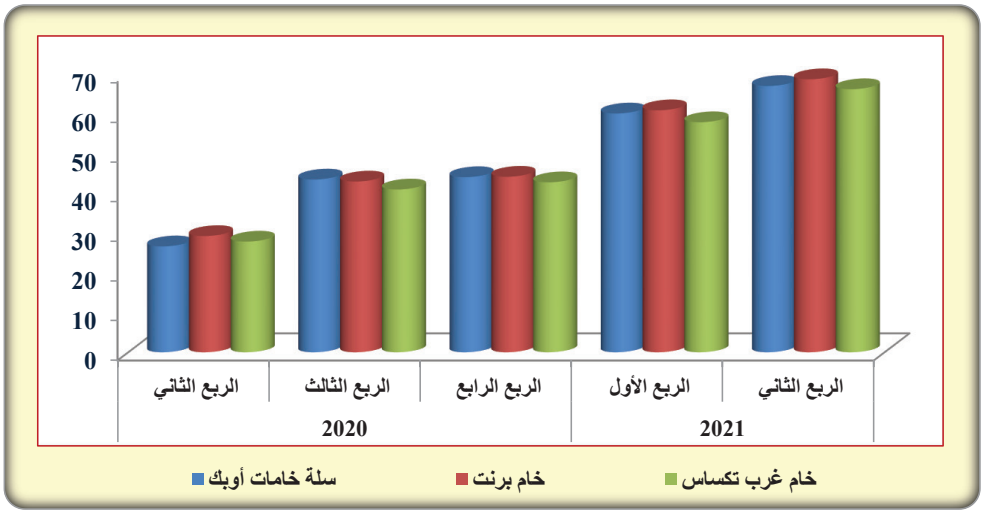

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد انعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال الربع الثاني من عام 2021 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت ارتفاعاً في مستوياتها بالمقارنة مع الربع السابق، وبدرجات متفاوتة.

حيث ارتفع متوسط سعر الخام العربي الخفيف السعودي خلال الربع الثاني من عام 2021 بنسبة 12.7% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 68.2 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 157.7% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما ارتفع متوسط سعر خام التصدير الكويتي بنسبة 12.6% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 67.9 دولار/برميل، مرتفعاً بنسبة 163.6% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد ارتفع خام موربان الإماراتي بنسبة 12.3% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 67.5 دولار/برميل، مرتفعاً بنسبة 121.3% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، كما ارتفع خام السدرة الليبي بنسبة 12.3% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 66.4 دولار/ برميل، مرتفعاً بنسبة 156.1% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، وارتفعت أسعار كل من الخام الجزائري والخام البحري القطري والبصرة العراقي بنسبة 11.4% و 12.2 و 11.5% بالمقارنة مع الربع السابق لتصل إلى 68 دولار/برميل و 68 دولار/برميل و 67.4 دولار/برميل على التوالي، مرتفعة بنسبة 143.4% و 163.8% و 156.7% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. ***كما يوضح الشكل (4) الجدول (2) المشار إليه إنفاً.***

الشكل (4)

المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الاعضاء، (2020- 2021)

(دولار/برميل)

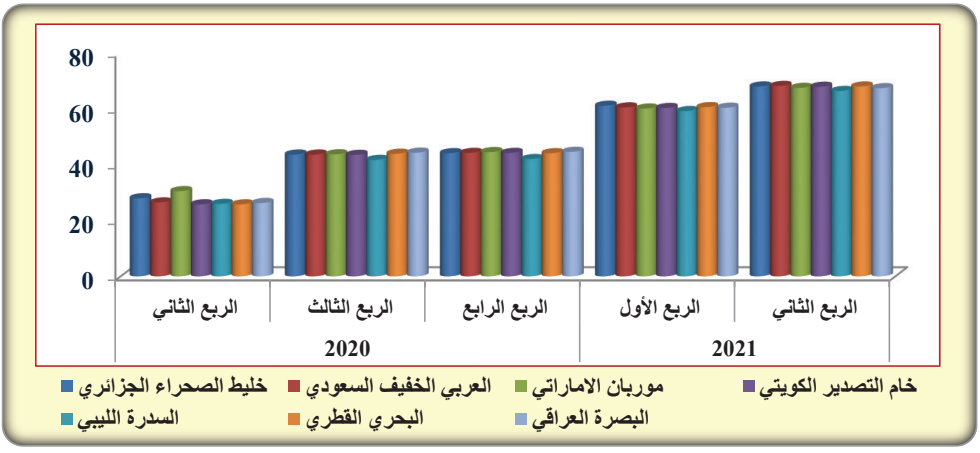

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ب. أسعار بعض المنتجات النفطية

انعكس الارتفاع في أسعار النفط الخام على متوسط أسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال الربع الثاني من عام 2021 في معظم الأسواق الرئيسية في العالم التي شهدت هي الأخرى ارتفاعاً مقارنة بالربع السابق بنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج.

- أسعار الغازولين الممتاز

شهد متوسط أسعار الغازولين الممتاز ارتفاعاً في ***سوق سنغافورة*** خلال الربع الثاني من عام 2021 بنسبة 14.4% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 76.8 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 132.4% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما ارتفع في ***سوق الخليج الأمريكي*** بنسبة 20.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 91.2 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 127.1% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي، مدفوعاً ببدء موسم القيادة الصيفي مع تسارع وتيرة حملات التطعيم ضد جائحة فيروس كورونا وتخفيف القيود المرتبطة بتلك الجائحة، وارتفاع الصادرات إلى أمريكا الجنوبية والوسطى لتتجاوز مستوياتها المسجلة ما قبل الجائحة، وتقلُص عمليات مصافي التكرير بشكل مؤقت بسبب اغلاق أكبر خطوط أنابيب إمدادات الوقود الأمريكية على خلفية الهجوم السيبراني الذي تعرض له. وارتفع متوسط سعر الغازولين الممتاز في ***سوق البحر المتوسط*** بنسبة 17.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 77.8 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 146.8% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وفي ***سوق روتردام*** ارتفع متوسط السعر بنسبة 18.5% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 83.2 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 116.8% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

وقد حققت سوق الخليج الأمريكي أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال الربع الثاني من عام 2021، تلتها سوق روتردام ثم سوق البحر المتوسط وسوق سنغافورة، كما يوضح ***الجدول (3) والشكل (5).***

الجدول (3)
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية فى الأسواق الرئيسية، (2020 – 2021)
(دولار/ برميل)

	السوق	الغازولين الممتاز	زيت الغاز	زيت الوقود
الربع الثاني 2020	سنغافورة	33.0	37.8	28.3
	روتردام	38.4	37.3	28.0
	البحر المتوسط	31.5	35.8	30.9
	الخليج الامريكي	40.2	31.0	24.6
الربع الثالث	سنغافورة	47.3	47.8	39.4
	روتردام	53.0	47.5	39.5
	البحر المتوسط	47.5	47.4	42.0
	الخليج الامريكي	52.9	43.2	37.7
الربع الرابع	سنغافورة	48.7	48.8	48.2
	روتردام	51.9	48.9	45.0
	البحر المتوسط	47.5	49.0	46.7
	الخليج الامريكي	53.3	47.7	40.3
الربع الأول 2021	سنغافورة	67.1	65.7	64.5
	روتردام	70.2	66.0	61.7
	البحر المتوسط	66.5	65.5	62.9
	الخليج الامريكي	76.0	63.3	51.8
الربع الثاني	سنغافورة	76.8	73.6	72.0
	روتردام	83.2	74.5	65.9
	البحر المتوسط	77.8	73.8	67.2
	الخليج الامريكي	91.2	70.4	57.7
التغير عن (دولار/برميل) الربع الأول 2021	سنغافورة	9.7	8.0	7.4
	روتردام	13.0	8.5	4.2
	البحر المتوسط	11.4	8.4	4.3
	الخليج الامريكي	15.3	7.1	6.0
التغير عن (دولار/برميل) الربع الثاني 2020	سنغافورة	43.7	35.9	43.7
	روتردام	44.8	37.2	37.9
	البحر المتوسط	46.3	38.1	36.3
	الخليج الامريكي	51.1	39.5	33.2

ملاحظة:

ـ الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

ـ أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (5)
المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، (2020- 2021)
(دولار/برميل)

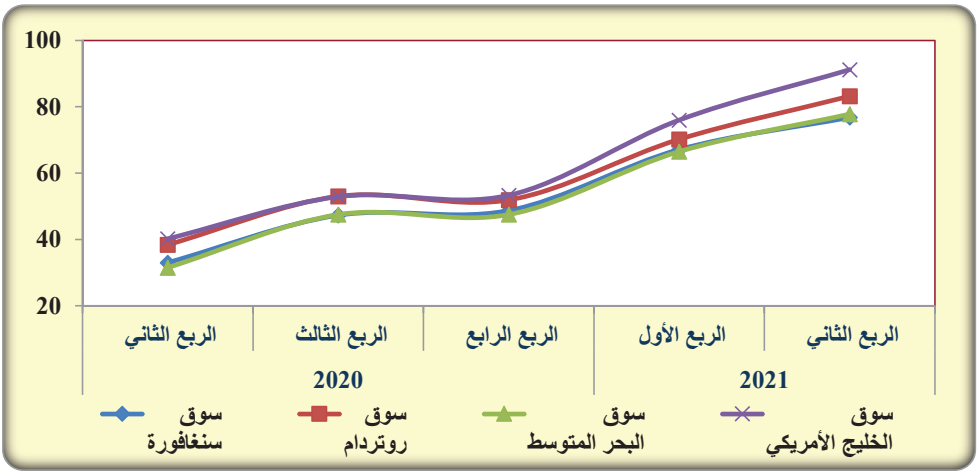

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- أسعار زيت الغاز

سجلت أسعار زيت الغاز خلال الربع الثاني من عام 2021 مستويات أقل من أسعار الغازولين و أعلى من أسعار زيت الوقود في كل الأسواق الرئيسية في العالم بشكل عام. وقد استأثر ***سوق روتردام*** بأعلى متوسط لأسعار زيت الغاز وهو 74.5 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 12.9% بالمقارنة مع الربع السابق، وارتفاعاً بنسبة 99.9% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وتلتها ***سوق البحر المتوسط*** بمتوسط سعر 73.8 دولار/برميل بنسبة ارتفاع 12.8% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة ارتفاع 106.4% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. ثم ***سوق سنغافورة*** بمتوسط سعر بلغ 73.6 دولار/برميل، مرتفعاً بنسبة 12.1% بالمقارنة مع الربع السابق، ومرتفعاً بنسبة 94.9% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وأخيراً ***سوق الخليج الامريكي*** بأدنى متوسط للأسعار وهو 70.4 دولار/برميل خلال الربع الثاني من عام 2021 بنسبة ارتفاع 11.3% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة ارتفاع 127.4% على أساس سنوي.

- أسعار زيت الوقود

ارتفع متوسط أسعار زيت الوقود في ***سوق سنغافورة*** خلال الربع الثاني من عام 2021 بنسبة 11.5% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 72 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 154.2% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وارتفع متوسط السعر في ***سوق البحر المتوسط*** بنسبة 6.9% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 67.2 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 117.7% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما ارتفع متوسط سعر زيت الوقود في كلاً من ***سوق روتردام*** بنسبة 6.8% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 65.9 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 135.1% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، و***سوق الخليج الأمريكي*** بنسبة 11.5% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 57.7 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 135% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الثاني من عام 2021

ساد خلال الربع الثاني من عام 2021 العديد من العوامل التي كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر على حركة أسعار النفط الخام، وهي كما يلي:

أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق

- الإمدادات النفطية العالمية

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي[2]) ارتفاعاً بنحو 1.1 مليون برميل/ يوم خلال الربع الثاني من عام 2021، أي بنسبة 1.2% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 93.8 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 2 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام السابق. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تقليص دول أوبك+ (من ضمنها روسيا) لتخفيضات إتفاق خفض الإنتاج، إلى جانب ارتفاع الإمدادات من الولايات المتحدة الأمريكية، ***كما يوضح الجدول (4) و الشكل (6).***

[2] هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل على الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.

الجدول (4)
تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
(مليون برميل/ يوم)

		دول أوبك	دول خارج أوبك	إجمالي الإمدادات العالمية
الربع الثاني 2020		30.6	61.1	91.7
الربع الثالث		28.9	61.5	90.4
الربع الرابع		30.0	62.2	92.2
الربع الأول 2021		30.3	62.4	92.7
الربع الثاني*		30.7	63.1	93.8
التغير عن (مليون ب/ي)	الربع الأول 2021	0.4	0.7	1.1
	الربع الثاني 2020	0.1	2.0	2.0

* بيانات تقديرية.

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (6)
التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، (2020- 2021)
(مليون برميل/ يوم)

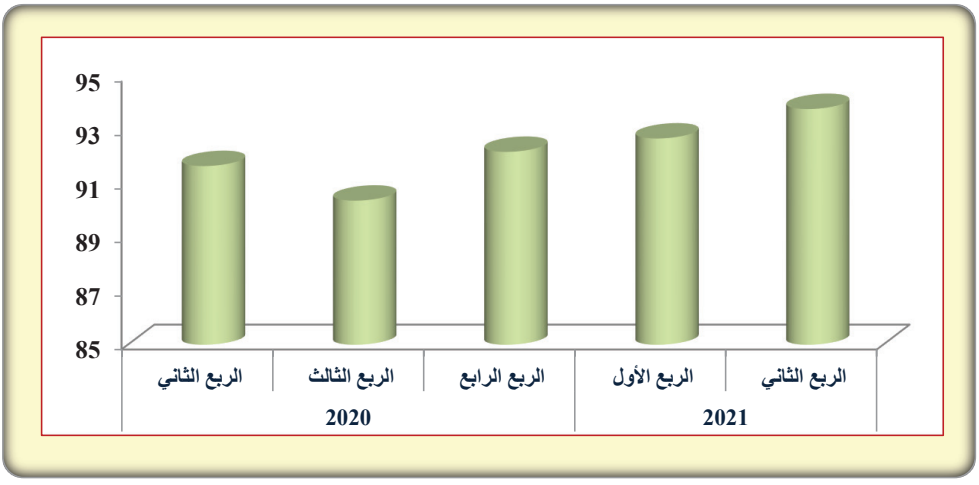

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- **إمدادات دول أوبك**[3]

ارتفعت الإمدادات النفطية **(نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي)** لدول أوبك خلال الربع الثاني من عام 2021 بمقدار 377 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 1.3% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 30.7 مليون برميل/يوم، مرتفعة بمقدار 68 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.3% مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. أما فيما يخص حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الثاني من عام 2021، فقد بلغت 32.7%، وهو نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق، وأقل من المستوى المحقق خلال الربع المماثل من العام الماضي والبالغ 33.4%، ***كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه آنفاً.***

هذا وقد ارتفعت امدادات دول أوبك من **النفط الخام** فقط خلال الربع الثاني من عام 2021 بمقدار 377 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 25.5 مليون برميل/يوم، منخفضة بنحو 52 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. بينما استقرت إمدادات دول أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية عند نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق وهو 5.2 مليون برميل/يوم، مرتفعة بمقدار 120 ألف برميل/يوم على أساس سنوي.

يأتي ذلك على خلفية تقليص **دول أوبك+** لتخفيضات إتفاق خفض الإنتاج "أي زيادة الإنتاج" بمقدار 350 ألف ب/ي خلال شهر مايو 2021، ثم تقليصها مرة أخرى بمقدار 350 ألف ب/ي خلال شهر يونيو 2021. إلى جانب ارتفاع إنتاج إيران للربع الثالث على التوالي ليصل إلى نحو 2.4 مليون برميل/يوم على الرغم من الضغوطات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على قطاع الطاقة الإيراني.

وكان لقرار المملكة العربية السعودية بالمحافظة على تخفيضات إضافية طوعية في إنتاجها النفطي بلغت 1 مليون برميل/يوم في شهر أبريل 2021 – للشهر الثالث على التوالي، دوراً في الحد من ارتفاع إمدادات دول أوبك خلال الربع الثاني من عام 2021. يأتي ذلك إلى جانب، انخفاض انتاج ليبيا خلال الأسبوع الثالث من شهر أبريل 2021 بنحو 300 ألف ب/ي على خلفية اعلان حالة القوة القاهرة والتوقف المؤقت لعمليات انتاج وتصدير النفط الخام بميناء الحريقة النفطي، بسبب التأخير في تمويل إصلاحات البنية التحتية.

[3] شهد شهر يناير 2020 انسحاب دولة الأكوادور من عضوية المنظمة، وبناء على ذلك لا يتضمن إجمالي إمدادات دول أوبك إنتاج الأكوادور البالغ حوالي 0.5 مليون برميل/يوم من النفط الخام، وفقاً للتقارير الشهرية حول السوق النفطية لمنظمة أوبك.

- **إمدادات دول خارج أوبك**

ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الثاني من عام 2021 بنحو 700 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 1.1% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 63.1 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 2 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 3.3% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه سابقاً.***

الشكل (7)
التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية، (2020- 2021)
(مليون برميل/ يوم)

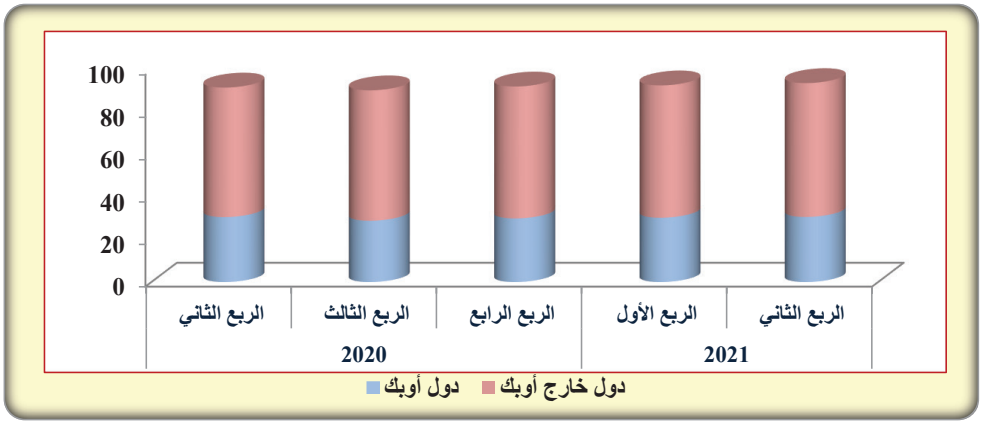

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ويعزى الارتفاع في إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الثاني من عام 2021 بشكل رئيسي إلى ارتفاع إمدادات الولايات المتحدة الأمريكية النفطية بشكل ملحوظ، فضلاً عن ارتفاع إنتاج روسيا النفطي تماشياً مع اتفاق دول أوبك+.

وبالنسبة لإمدادات **دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**[4]، فقد ارتفع إنتاج دول الأمريكتين خلال الربع الثاني من عام 2021، تزامناً مع تعافي إنتاج الولايات المتحدة من النفط وسوائل الغاز الطبيعي غير التقليدية ليبلغ نحو 17.7 مليون برميل/ يوم، مشكلاً ارتفاعاً بحوالي 1 مليون برميل/يوم

[4] تضم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عضويتها 38 دولة هي: النمسا، أستراليا، بلجيكا، كندا، تشيلي، كولومبيا، كوستا ريكا، التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

مقارنة بالربع السابق. وهنا تجدُر الإشارة إلى ارتفاع معدل انتاج النفط الخام الأمريكي خلال الأسبوع المنتهي في الحادي عشر من شهر يونيو 2021 إلى 11.2 مليون برميل/يوم، وهو أعلى مستوى مسجل مُنذ نهاية شهر مايو 2020، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

بينما انخفضت إمدادات كندا النفطية خلال الربع الثاني من عام 2021 لتصل إلى 5.14 مليون برميل/يوم خلال شهر مايو 2021، رغم رفع حكومة مقاطعة Alberta الكندية قيود الإنتاج التي فرضتها عام 2018 لتقليل المخزونات التي نمت بسبب محدودية الطاقة التصديرية، بدءاً من شهر يناير 2021. ويعزى ذلك الإنخفاض بشكل رئيسي إلى إيقاف منتجي الرمال النفطية الرئيسيين في غرب كندا لما يقرب من 500 ألف برميل/يوم من الإنتاج خلال شهر أبريل 2021 لإجراء عمليات صيانة شاملة، فضلاً عن استمرار تراجع انتاج النفط الخام الاصطناعي (synthetic) المنتج من ترسبات البيتومين المعروفة بالرمال النفطية عن المستوى القياسي المسجل في نهاية عام 2020، وذلك على خلفية عمليات الصيانة المخططة المتوقع إنتهائها في شهر أكتوبر 2021.

واستقرت إمدادات المكسيك النفطية خلال الربع الثاني من عام 2021 عند مستوى بلغ حوالي 1.9 برميل/يوم، هذا ومن المتوقع أن يرتفع هذا المستوى بشكل طفيف خلال النصف الثاني من عام 2021 بدعم من ارتفاع الإنتاج من المشاريع الجديدة Ichalkil-Pokoch و Hokchi.

وشهدت الامدادات النفطية لدول أوروبا انخفاضاً بلغ 310 ألف برميل/يوم خلال الربع الثاني من عام 2021، يأتي ذلك وسط تراجُع أعلى من المتوقع في إمدادات النرويج بسبب عمليات الصيانة المخطط لها وبعض الانقطاعات المتعلقة بالحوادث العرضية، ومن المتوقع أن ترتفع إمدادات النرويج النفطية خلال النصف الثاني من عام 2021 عند بدء إنتاج حقل Martin Linge وارتفاع الإنتاج من المرحلة الأولى من حقل Johan Sverdrup في شهر يوليو. كما تأثر إنتاج المملكة المتحدة النفطي بالصيانة الصيفية المبكرة في نظام خطوط أنابيب Forties الذي ينقل نحو 40% من إنتاج النفط والغاز في بحر الشمال.

أما فيما يخص **دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**، فقد ارتفعت الإمدادات من دول أمريكا اللاتينية بنحو 80 ألف برميل/يوم خلال الربع الثاني من عام 2021. يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع إنتاج حقول Atapu و Berbigao و Sururu في البرازيل، ويتوقع استمرار

ارتفاع إمدادات البرازيل خلال النصف الثاني من عام 2021، تزامناً مع تشغيل إنتاج حقل Sépia (المعروف سابقاً بأسم Northeast Tupi)، والذي يقع في منطقة ما قبل الملح في حوض Santos. كما ارتفعت الإمدادات النفطية من الصين بنحو طفيف بلغ 20 ألف برميل/يوم خلال الربع الثاني من عام 2021 وفقاً للبيانات الرسمية، يأتي ذلك الارتفاع بدعم من المشاريع البحرية الجديدة.

وتزامناً مع قرار دول أوبك+ بشأن تقليص تخفيضات إتفاق خفض الإنتاج، ارتفعت إمدادات روسيا النفطية خلال الربع الثاني من عام 2021 لتصل إلى نحو 10.7 مليون برميل/يوم وهو مستوى مرتفع بنحو 270 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق. وفي هذا السياق، يذكر أن دول أوبك+ قامت بالإبقاء على مستويات الإنتاج في شهر أبريل 2021 دون تغيير عن الشهر السابق، باستثناء كلاً من روسيا وكازاخستان اللتان سُمح لهما بزيادة الإنتاج بمقدار 130 ألف ب/ي و 20 ألف ب/ي على الترتيب، بسبب أنماط الاستهلاك الموسمي. بينما انخفضت الإمدادات النفطية من باقي مجموعة دول أوراسيا بنحو 50 ألف برميل/يوم مقارنة مع الربع السابق.

ويوضح ***الشكل (8)*** معدلات التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية من دول أوبك، والدول المنتجة من خارجها خلال الفترة (2020- 2021).

الشكل (8)
التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية، (2020- 2021)
(مليون برميل/ يوم)

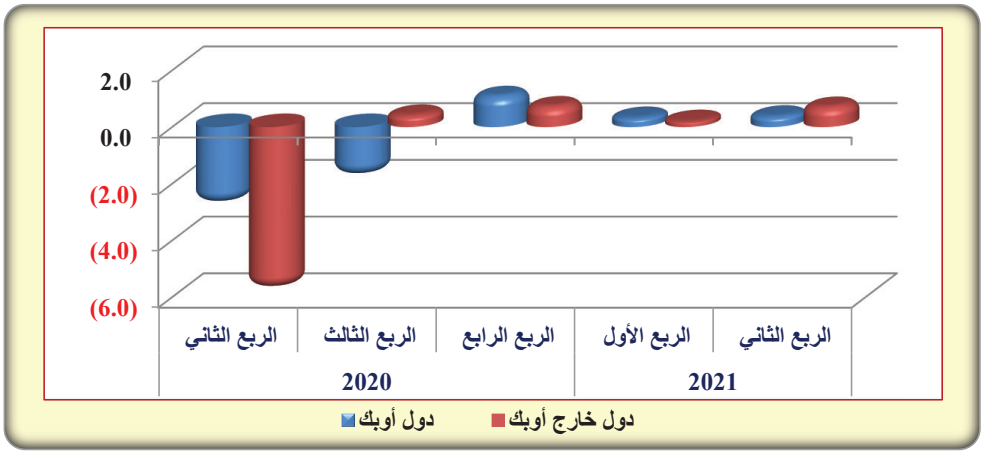

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- **إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة[5]،وتطور عدد الحفارات العاملة**

ارتفع متوسط إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري خلال الربع الثاني من عام 2021 بمقدار 479 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 6.5% مقارنة بمستويات الربع السابق، ليبلغ 7.828 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 277 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 3.7% مقارنة بالربع المماثل من عام 2020. والجدير بالذكر أن إنتاج النفط الصخري شكل حوالي 44.3% من إجمالي إنتاج النفط الأمريكي الذي بلغ حوالي 17.7 مليون برميل/يوم خلال نفس الفترة.

ويعزى الارتفاع في إنتاج النفط الصخري الأمريكي خلال الربع الثاني من عام 2021 بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار النفط الخام مقارنة بتكلفة إنتاجه، تزامناً مع تعافي الطلب وتحسن بيئة التشغيل والنمو القوي في مستويات النشاط التجاري. حيث أظهر أحدث مسح للطاقة تم إجرائه من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكية بمقاطعة Dallas في شهر يوليو 2021 إلى أن **متوسط سعر خام غرب تكساس الذي تحتاجه شركات الطاقة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة يتراوح ما بين 17 دولار/برميل في منطقة Eagle Ford و 34 دولار/برميل في مناطق أخرى، في حين تحتاج تلك الشركات إلى سعر يتراوح ما بين 46 إلى 58 دولار/برميل لحفر بئر جديد مربح.**

بشكل عام إنتعشت صناعة النفط الصخري الأمريكي خلال الربع الثاني من عام 2021 إلا أن هذا الإنتعاش يبدو محدوداً نظراً لالتزام الشركات بالانضباط الرأسمالي وتخفيض الديون وسداد مستحقات المساهمين مع تحول تركيزها نحو الاحتفاظ بغطاء على الإنتاج.

أما فيما يخص متوسط عدد الحفارات العاملة خلال الربع الثاني من عام 2021، فقد ارتفع بمقدار 52 حفارة مقارنة بمستويات الربع السابق، ليصل إلى 407 حفارة، مرتفعاً بنحو 48 حفارة على أساس سنوي. يذكر أن عدد الحفارات العاملة يشهد ارتفاعاً شهرياً متواصلاً منذ شهر سبتمبر 2020، وهو مؤشر مبكر عن الإنتاج المستقبلي. ***كما يوضح الجدول (5) والشكل (9).***

[5] يمثل إنتاج سبع مناطق رئيسية فى إنتاج النفط الصخري فى الولايات المتحدة الأمريكية وهى مناطق، Bakken، Eagle Ford، Haynesville، Niobrara، Permian، Appalachia وتضم (Utica and Marcellus) ، بالاضافة إلى منطقة Anadarko التي أصبحت هدفاً للعديد من منتجي النفط الصخري والغاز الصخري خلال السنوات الأخيرة.

الجدول (5)

متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، (2020 – 2021)

		إمدادات النفط الصخري (مليون برميل/يوم)	عدد الحفارات العاملة (حفارة)
	الربع الثاني 2020	7.551	359
	الربع الثالث	7.824	224
	الربع الرابع	7.819	278
	الربع الأول 2021	7.349	355
	الربع الثاني*	7.828	407
التغير عن	الربع الأول 2021	7.551	359
	الربع الثاني 2020	7.824	224

*بيانات تقديرية

ملاحظة: - الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر: EIA, Drilling Productivity Report for key tight oil and shale gas regions, Various Issues.

الشكل (9)

المتوسط الربع السنوي لإمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، (2020 – 2021)

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

- الأبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط والغاز الصخريين في الولايات المتحدة

ارتفع إجمالي عدد أبار النفط والغاز الصخريين المحفورة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الثاني من عام 2021 بنحو 312 بئر أو بنسبة 24.3% مقارنة بمستويات الربع السابق، وهو الارتفاع الفصلي الثالث على التوالي، ليصل إلى 1594 بئر، وهو مستوى مرتفع بنحو 89 بئر

أو بنسبة تقدر بحوالي 5.9% مقارنة بالربع المماثل من عام 2020. يأتي ذلك تزامناً مع ارتفاع أسعار خام غرب تكساس الأمريكي، والتي ترتبط بدورها بعلاقة طردية مع عدد الأبار المحفورة، ***كما يوضح الشكل (10).***

الشكل (10)
تطور إجمالي عدد الأبار المحفورة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة، خلال الفترة (2020 – 2021)

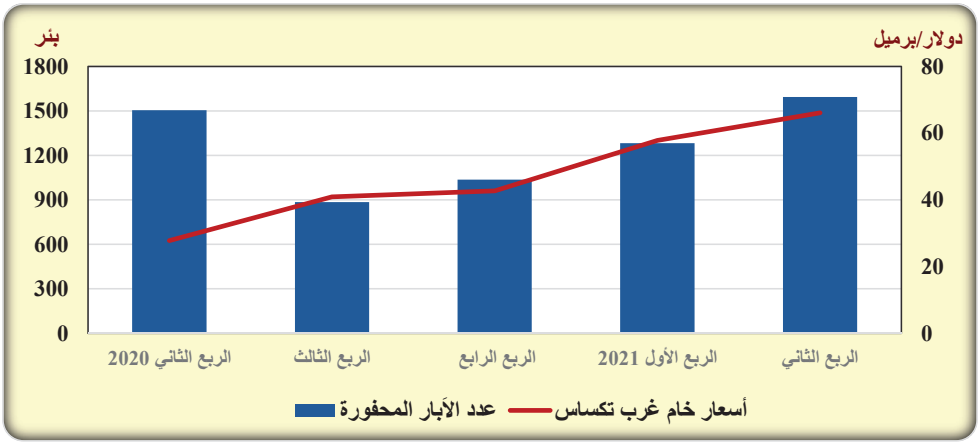

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

الجدير بالذكر، أن النسبة الأكبر من الأبار المحفورة مكتملة الإنجاز، والتي تعرف بالأبار المحفورة المكتملة، وهي ترتبط بعلاقة طردية مع متوسط أسعار النفط الخام، أما النسبة الباقية من الأبار المحفورة لا يتم استكمالها "Drilled but uncompleted (DUCs)" إلا عند وصول أسعار النفط إلى مستويات مناسبة لمنتجي النفط والغاز الصخري وتعرف بالأبار غير المكتملة. وتزامناً مع ارتفاع أسعار النفط الخام، تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع إجمالي عدد الأبار المحفورة المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الثاني من عام 2021 بنحو 382 بئر مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 2394 بئر.

في حين تشير التقديرات الأولية إلى إنخفاض الإجمالي التراكمي لعدد الأبار المحفورة غير المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في نهاية الربع الثاني من عام 2021 بنحو 800 بئر، مقارنة بمستويات الربع السابق، ليبلغ عددها 6252 بئر، وهو مستوى منخفض بنحو 2713 بئر

مقارنة بالربع المماثل من عام 2020. هذا وقد أشار تقرير صادر عن Bloomberg إلى تقلص ملحوظ في عدد آبار النفط الصخري الأمريكي غير المكتملة تزامناً مع ارتفاع أسعار النفط، مما يشير إلى استعداد المنتجين لإعادة أطقم الحفر إلى العمل مع انتعاش الصناعة من الانكماش الناجم عن جائحة فيروس كورونا. في هذا السياق، يتوقع انخفاض عدد تلك الآبار إلى أقل من 5000 بئر بحلول الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2021، وفقاً لشركة Lium لمعلومات السوق المختصة بالطاقة.

- الطلب العالمي على النفط

عقب التراجع غير المتوقع في مستواه خلال الربع الأول من عام 2021، ارتفع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني بشكل ملحوظ بلغ نحو 2.5 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق، أي بنسبة 2.7%، ليصل إلى 95.3 مليون برميل/ يوم، مشكلاً ارتفاعاً بنحو 12.1 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 14.5% على أساس سنوي. يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تعافي الطلب على الوقود واستئناف الأنشطة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين وأوروبا، تزامناً مع تسارع وتيرة حملات التطعيم ضد جائحة فيروس كورونا وتخفيف العديد من القيود المرتبطة بتلك الجائحة. بينما حد من هذا الارتفاع، انخفاض الطلب في أجزاء متفرقة من أسيا (لا سيما الهند التي شهدت موجة حادة من الجائحة) وروسيا ومنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، ***كما يوضح الجدول (6) والشكل (11).***

الجدول (6)

تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، (2020 – 2021)

(مليون برميل/ يوم)

		دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	إجمالي الطلب العالمي
	الربع الثاني 2020	37.6	45.7	83.3
	الربع الثالث	42.3	49.2	91.4
	الربع الرابع	43.0	51.3	94.3
	الربع الأول 2021	42.6	50.2	92.8
	الربع الثاني*	44.6	50.7	95.3
التغير عن (مليون ب/ي)	**الربع الأول 2021**	2.1	0.5	2.5
	الربع الثاني 2020	7.1	5.0	12.1

*بيانات تقديرية

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (11)
التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط، (2020- 2021)
(مليون برميل/ يوم)

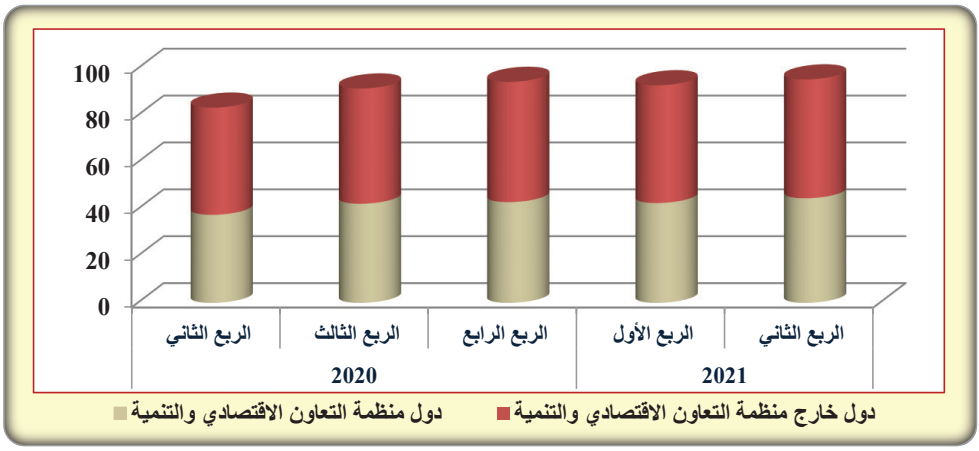

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وفيما يلي بيان للتطورات التي شهدتها مستويات الطلب على النفط لكل مجموعة من المجموعات الدولية على حدة خلال الربع الثاني من عام 2021:

- **الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**

ارتفع طلب مجموعة **دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** على النفط خلال الربع الثاني من عام 2021 بحوالي 2.1 مليون برميل/ يوم، أي بنسبة 4.8% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 44.6 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 7.1 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 18.8% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفع طلب **دول الأمريكتين** خلال الربع الثاني من عام 2021 بنحو 1.6 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 24.7 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 4.7 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى التعافي القوي في الطلب على النفط بالولايات المتحدة، ليساهم بنحو 68.3% من إجمالي الارتفاع في طلب دول الأمريكتين. وفي هذا السياق، ارتفع الطلب

الأمريكي خلال شهر أبريل 2021 بنحو 639 ألف برميل/يوم مقارنة بالشهر السابق، أي ما يعادل 85% من الخسائر التاريخية المسجلة في شهر أبريل 2020، ليصل إلى نحو 19.8 مليون ب/ي، بدعم من ارتفاع مبيعات الغازولين ووقود الطائرات والوقود الصناعي، هذا وقد ارتفع مؤشر الأميال المقطوعة بالمركبات بنسبة 54.6% على أساس سنوي وفقاً للإدارة الفيدرالية للطرق السريعة.

وتُظهر البيانات الأولية الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية انخفاض الطلب المحلي على النفط إلى نحو 19 مليون برميل/يوم في شهر مايو 2021 متأثراً بالإغلاق المؤقت لأكبر خطوط أنابيب إمدادات الوقود بسبب الهجوم السيبراني الذي تعرض له وهو أحد أكبر مخططات الفدية الرقمية على الإطلاق، مما أدى إلى فرض قيود على مبيعات التجزئة بمضخات الغازولين الأمريكية. قبل أن يعاود الطلب ارتفاعه خلال شهر يونيو 2021 إلى نحو 20 مليون برميل/يوم، وهو أعلى مستوى له مُنذ شهر مارس 2020، بدعم من تزايد حركة التنقل مع بدء موسم القيادة والسفر الصيفي وتعافي سوق العمل، حيث ارتفع عدد المسافرين جواً إلى ما يزيد عن مليوني مسافر يومياً للمرة الأولى مُنذ بدء جائحة فيروس كورونا، وأظهرت بيانات شركة GasBuddy للتتبع، ارتفاع الطلب المحلي على الغازولين إلى أعلى مستوى له مُنذ صيف عام 2019 خلال عطلة يوم ذكرى الشهداء. كما واصل الطلب تعافيه في كلاً من كندا والمكسيك، وإن كان بوتيرة أقل نسبياً.

وارتفع طلب **دول أوروبا** خلال الربع الثاني من عام 2021 بحوالي 900 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 12.7 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.7 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تخفيف القيود المرتبطة بجائحة فيروس كورونا المستجد، حيث أوصت المفوضية الأوروبية بإلغاء قيود السفر عن المسافرين الذين تلقوا كامل جرعات اللقاح المضادة لفيروس كورونا التي أقرها الاتحاد الأوروبي، مع تخفيف القيود المفروضة على السفر غير الضروري، وبدأت العديد من الدول الأوروبية مثل اليونان وأسبانيا وإيطاليا والبرتغال في استقبال السائحين، وأظهرت بيانات من 15 مدينة أوروبية جمعتها شركة TomTom المتخصصة في مجال تكنولوجيا تحديد المواقع أن حركة المرور بهذه الدول هي الأكثر ازدحاماً مُنذ شهر مارس 2020، كما توسع النشاط التجاري في المملكة المتحدة خلال شهر مايو بأسرع وتيرة له مُنذ عام 1998 وسجل قطاع التصنيع أعلى مستوى له مُنذ عام 1992 بدعم من الارتفاع الحاد في الإنتاج والطلبيات الجديدة والتوظيف.

بينما انخفض طلب **دول أسيا الهادئ** بنحو 400 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 7.2 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 600 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. ويعزى هذا الانخفاض إلى حالة الطوارئ القصوى التي فرضتها اليابان في العاصمة طوكيو وبعض المدن المحيطة بها لاحتواء ارتفاع الإصابات بفيروس كورونا المستجد قبل انطلاق دورة الألعاب الأولمبية، وإجراءات الإغلاق الأخيرة التي اتخذتها السلطات الأسترالية للسبب ذاته، ***كما يوضح الجدول (7).***

الجدول (7)

تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2020 – 2021)

(مليون برميل/ يوم)

		دول الأمريكتين	دول أوروبا	دول أسيا الهادئ	إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
	الربع الثاني 2020	20.0	11.0	6.5	37.6
	الربع الثالث	22.7	12.9	6.7	42.3
	الربع الرابع	23.2	12.5	7.3	43.0
	الربع الأول 2021	23.1	11.9	7.6	42.6
	الربع الثاني*	24.7	12.7	7.2	44.6
التغير عن	**الربع الأول 2021**	1.6	0.9	(0.4)	2.1
	الربع الثاني 2020	4.7	1.7	0.6	7.1

* بيانات تقديرية.

المصادر:

ـ أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

- الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ارتفع طلب **دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** على النفط خلال الربع الثاني من عام 2021 بنحو 500 ألف برميل/ يوم، أي بنسبة 1% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 50.7 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 5 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 10.9% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن تلك الدول، انخفض الطلب على النفط في **منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا** خلال الربع الثاني من عام 2021 بنحو 710 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 11.6 مليون

برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 960 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، حيث تراجع طلب **الدول العربية** على النفط بواقع 200 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 6.5 مليون برميل/يوم، أي ما يشكل نحو 11.8% من إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الثاني من عام 2021، مرتفعاً بنحو 400 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. كما انخفض طلب الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بواقع 510 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 5.1 مليون برميل/يوم، مرتفعاً بنحو 560 ألف برميل/يوم على أساس سنوي.

وفيما يخص طلب **الدول الآسيوية** فقد شهد ارتفاعاً خلال الربع الثاني من عام 2021 بلغ نحو 1.5 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 27.7 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 2.9 مليون برميل/يوم مقارنة بنظيره المسجل خلال العام الماضي.

حيث ارتفع **الطلب الصيني**، الذي يُعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي وقاطرة التعافي في السوق المذكورة، بنحو 1.3 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 14.3 مليون برميل/يوم خلال الربع الثاني من عام 2021، مرتفعاً بنحو 1 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى التوسع الملحوظ في نشاط المصانع خلال شهر مايو 2021 تزامناً مع انتعاش الطلب المحلي والطلب على الصادرات، وارتفعت إنتاجية مصافي التكرير الصينية مسجلة مستوى قياسي وسط تحسن هوامش التكرير وارتفاع الطلب على الغازولين ووقود الطائرات، مع تجاوز حركة التنقل مستويات ما قبل جائحة فيروس كورونا. في حين كان للتشديد على حصص واردات مصافي التكرير الخاصة المستقلة وبدء عمليات الصيانة المخطط لها في تلك المصافي دوراً في الحد من الارتفاع في طلب الصين.

هذا وتشير بعض التوقعات إلى تراجع طلب الصين على النفط خلال الربع الثالث من عام 2021 على خلفية تباطؤ وتيرة نمو الواردات من النفط الخام، تزامناً مع التوجه نحو السحب من المخزونات في ظل الارتفاع المضطرد في أسعار النفط الخام العالمية والذي تسبب بدوره في ضعف هوامش التكرير.

أما بالنسبة للاقتصاد الهندي، المحرك الآخر لنمو الاقتصاد الآسيوي، فقد انخفض **الطلب الهندي** على النفط خلال الربع الثاني من عام 2021 بنحو 400 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 4.5 مليون برميل/ يوم. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى إعلان الهند فرض عزل عام وقيود صارمة في المدن الكبرى تزامناً مع الزيادة المضطردة القياسية في عدد حالات الاصابات الجديدة بفيروس كورونا. هذا وقد أعلنت عدة دول من بينها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة حظر وتقييد السفر الجوي من الهند. وعلى وقع تلك المعطيات، أضطرت مصافي تكرير النفط إلى تقليص عملياتها خلال شهر مايو 2021، حيث انخفض الطلب المحلي على الوقود إلى أدنى مستوى مسجل له مُنذ شهر أغسطس 2020، تزامناً مع إنخفاض حركة التنقل إلى مستوى قياسي بلغ 52% بالمقارنة مع مستويات ما قبل الجائحة، كما تراجع استهلاك وقود الطائرات.

ومن جهة أخرى، ارتفع الطلب على النفط في **دول أمريكا اللاتينية** خلال الربع الثاني من عام 2021 بنحو 10 آلاف برميل/يوم فقط مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 6.2 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 550 ألف برميل/يوم على أساس سنوي. على الرغم من انخفاض الطلب على النفط في **البرازيل** بنحو 200 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 2.4 مليون برميل/يوم، تزامناً مع ارتفاع عدد الاصابات بفيروس كورونا المستجد وسلالته سريعة الانتشار مُنذ نهاية شهر يونيو 2021، وارتفاع معدل البطالة في البرازيل إلى 14.7% وهو أعلى معدل مُنذ عام 2012، وفقاً للمعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء (IBGE). بينما ارتفع طلب دول أمريكا اللاتينية الأخرى بنحو 210 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3.7 مليون برميل/ يوم.

وشهد طلب **دول أوراسيا** على النفط انخفاضاً خلال الربع الثاني من عام 2021 بمقدار 190 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 4.6 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 530 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. حيث انخفض **طلب روسيا** على النفط بمقدار 200 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3.4 مليون برميل/يوم، في حين ارتفع طلب باقي دول أورأسيا بنحو 10 آلاف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق. ***كما يوضح الجدول (8).***

الجدول (8)

تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2020 – 2021)

(مليون برميل/ يوم)

	2020			2021		التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني*	الربع الأول 2021	الربع الثاني 2020
الدول العربية :	**6.1**	**6.7**	**6.5**	**6.7**	**6.5**	**(0.2)**	**0.4**
الدول الأعضاء	5.1	5.6	5.4	5.6	5.4	(0.2)	0.3
باقي الدول العربية	1.0	1.1	1.1	1.1	1.1	0.0	0.1
دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا	**4.6**	**5.0**	**5.4**	**5.6**	**5.1**	**(0.5)**	**0.6**
إجمالي الشرق الأوسط وأفريقيا	**10.7**	**11.7**	**11.9**	**12.3**	**11.6**	**(0.7)**	**1.0**
الدول الآسيوية	**24.9**	**26.2**	**27.8**	**26.3**	**27.7**	**1.5**	**2.9**
منها: الصين	13.3	13.9	14.3	13.0	14.3	1.3	1.0
الهند	3.8	4.2	5.2	4.9	4.5	(0.4)	0.7
الدول الأخرى	7.8	8.1	8.3	8.4	8.9	0.6	1.1
دول أمريكا اللاتينية	**5.6**	**6.2**	**6.1**	**6.2**	**6.2**	**0.01**	**0.6**
منها: البرازيل	2.2	2.6	2.7	2.7	2.5	(0.2)	0.3
الدول الأخرى	3.4	3.6	3.4	3.6	3.8	0.2	0.3
دول أورأسيا	**4.0**	**4.4**	**4.8**	**4.8**	**4.6**	**(0.2)**	**0.5**
منها: روسيا	3.0	3.2	3.4	3.6	3.4	(0.2)	0.4
دول أوروبا الأخرى	**0.6**	**0.6**	**0.7**	**0.7**	**0.6**	**(0.1)**	**0.1**
إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**45.7**	**49.2**	**51.3**	**50.2**	**50.7**	**0.5**	**5.0**

* بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- اعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

- مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة

المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[6]

إنخفض إجمالي ***المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الثاني من عام 2021 بمقدار 8 مليون برميل عن مستوى الربع السابق ليصل إلى نحو

[6] لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

2.918 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 293 مليون برميل عن مستويات الربع المماثل من العام السابق. والجدير بالذكر أن إجمالي ***المخزون التجاري من النفط الخام*** قد انخفض في نهاية الربع الثاني من عام 2021 بمقدار 52 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.098 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 130 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. بينما ارتفع إجمالي ***المخزون التجاري من المنتجات النفطية*** بمقدار 44 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.820 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 163 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

ومن ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إنخفض ***المخزون التجاري النفطي في دول الأمريكتين*** بمقدار 24 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.547 مليار برميل (منها 625 مليون برميل من النفط الخام و 922 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى منخفض بمقدار 164 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

حيث إنخفض ***المخزون التجاري النفطي في الولايات المتحدة*** في نهاية الربع الثاني من عام 2021 بمقدار 12 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.278 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 174 مليون برميل مقارنة بالمستوى المسجل في نهاية الربع المماثل من العام الماضي. فقد انخفض ***المخزون التجاري من النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية*** بنحو 50 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند نحو 452 مليون برميل. وفي هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى انخفاض المخزون الأمريكي من النفط الخام في نهاية الأسبوع الأخير من شهر أبريل 2021 إلى أدنى مستوى له خلال شهرين وهو 485.1 مليون برميل، تزامناً مع ارتفاع معدل استهلاك النفط في مصافي التكرير وزيادة معدلات تشغيلها إلى أعلى مستوى لها مُنذ شهر مارس 2020، فضلاً عن ارتفاع صادرات النفط الخام الأمريكية بأعلى وتيرة أسبوعية مُنذ بدء تسجيل البيانات في عام 1991، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية. يأتي ذلك قبل أن يشهد مخزون الخام الأمريكي انخفاضاً أسبوعياً متواصلاً مُنذ الأسبوع الثالث من شهر مايو وحتى نهاية شهر يونيو 2021 وهي أطول فترة انخفاض مُنذ شهر يناير 2021، ليصل إلى 452.3 مليون برميل، وهو أدنى مستوى مُنذ شهر مارس 2020.

في حين ارتفع إجمالي ***المخزون التجاري من المنتجات النفطية*** بنحو 38 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 826 مليون برميل، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع معدلات تشغيل مصافي التكرير إلى أعلى مستوى لها مُنذ شهر يناير 2020 لمواكبة الارتفاع المضطرد في الطلب على الوقود وسط بدء موسم العطلات والقيادة الصيفي. في هذا السياق، ارتفعت مخزونات الغازولين خلال الأسبوع الأول من شهر يونيو 2021 بنحو 7 مليون برميل وهي أكبر وتيرة مسجلة مُنذ شهر أبريل 2020. وتجدُر الإشارة إلى التراجع الملحوظ في مخزونات المنتجات النفطية خلال النصف الأول من شهر مايو 2021 على خلفية خفض مصافي التكرير العاملة في ساحل الخليج الأمريكي من معدلات تشغيلها، بسبب الهجوم السيبراني الذي تعرض له أكبر خطوط أنابيب إمدادات الوقود في الولايات المتحدة الأمريكية مما أدى إلى توقفه بشكل مؤقت.

أما ***المخزون التجاري النفطي في دول أوروبا*** فقد استقر عند نفس المستوى المسجل خلال الربع السابق وهو 1.008 مليار برميل (منها 343 مليون برميل من النفط الخام و 665 مليون برميل من المنتجات)، منخفضاً بمقدار 90 مليون برميل على أساس سنوي.

بينما ارتفع ***المخزون التجاري النفطي في دول أسيا الهادئ*** بحوالي 17 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليستقر عند 363 مليون برميل (منها 130 مليون برميل من النفط الخام و 233 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى منخفض بمقدار 39 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع الطلب بسبب حالة الطوارئ القصوى التي فرضتها اليابان بها لاحتواء ارتفاع الإصابات بفيروس كورونا المستجد، وإجراءات الإغلاق التي اتخذتها السلطات الأسترالية للسبب ذاته.

الجدير بالذكر أن الوصول بالمخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوى متوسط الأعوام الخمس السابقة، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك +). وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى تراجُع مستوى تلك المخزونات عن متوسط الأعوام الخمس السابقة خلال شهر أبريل 2021 وذلك للمرة الأولى مُنذ شهر سبتمبر 2018 وبنحو 25.2 مليون برميل، وواصلت تراجعها عن المتوسط خلال شهر مايو بنحو 86.6 مليون برميل، وخلال شهر يونيو بنحو 90.4 مليون برميل. ***كما يوضح الشكل (12).***

الشكل (12)
تطور الزيادة في المخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمس السابقة
(مليون برميل)

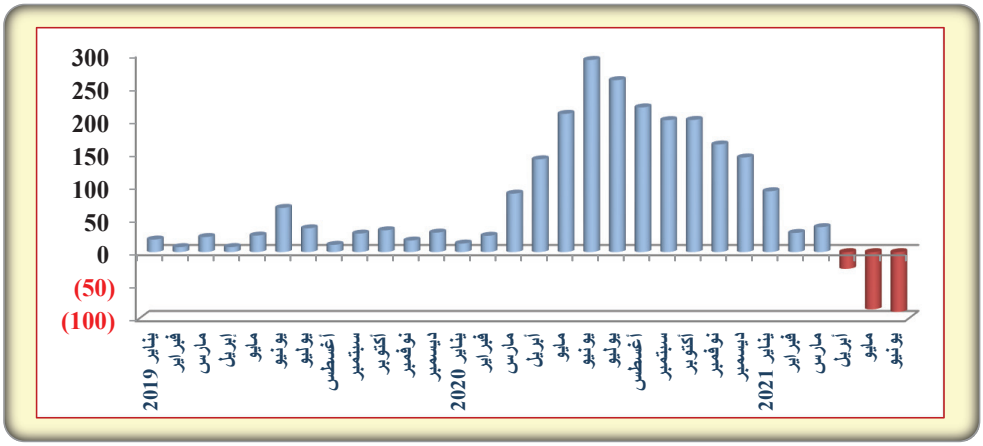

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

المخزون التجاري العالمي[7]

إنخفض ***المخزون التجاري النفطي في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الثاني من عام 2021 بمقدار 111 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 2.982 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 600 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وبذلك يسجل مستوى ***إجمالي المخزون التجاري العالمي*** إنخفاضاً بنحو 119 مليون برميل خلال الربع الثاني من عام 2021 مقارنة بمستواه المسجل خلال الربع السابق ليصل إلى نحو 5.9 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 893 مليون برميل على أساس سنوي.

المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)

إنخفض ***المخزون النفطي في البحر*** في نهاية الربع الثاني من عام 2021 بحوالي 1 مليون برميل فقط مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.284 مليار برميل، وهو مستوى منخفض

[7] لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

بمقدار 192 مليون برميل عن مستويات الربع المناظر من العام السابق. حيث إنخفض مخزون النفط العابر في الموانئ بنحو 4 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 1.130 مليار برميل، بينما ارتفع مخزون النفط العائم بالقرب من مناطق الاستهلاك الرئيسية بنحو 3 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 154 مليون برميل.

المخزون الاستراتيجي

انخفض ***المخزون الاستراتيجي*** في نهاية الربع الثاني من عام 2021 بمقدار 19 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.831 مليار برميل، منخفضاً بمقدار 35 مليون برميل عن الربع المماثل من العام الماضي.

وقد انخفض ***المخزون الاستراتيجي الأمريكي***[8] في نهاية الربع الثاني من عام 2021 بنحو 15.3 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 622.5 مليون برميل، وهو أقل مستوى له مُنذ نهاية الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر 2003.

إجمالي المخزون العالمي[9]

إنخفض ***إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية)*** في نهاية الربع الثاني من عام 2021 إلى 9.016 مليار برميل مسجلاً بذلك إنخفاضاً بنحو 138 مليون برميل أي بنسبة 1.5% مقارنة بالربع السابق، وانخفاضاً بنحو 1.119 مليار برميل أي بنسبة 11% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (9) والشكل (13).***

[8] يتواجد المخزون الاستراتيجي الأمريكي في أربع مواقع على طول سواحل ولايتي تكساس ولويزيانا التي تحتوى على خزانات عميقة تحت الأرض، وذلك وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.
[9] يشمل المخزون على متن الناقلات والمخزون الاستراتيجي.

الجدول (9)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع
(مليون برميل)

المنطقة	2020	2021		التغير عن (مليون برميل)	
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني*	الربع الأول 2021	الربع الثاني 2020
الأمريكتين	**1711**	**1571**	**1547**	**(24)**	**(164)**
منها : الولايات المتحدة الأمريكية	1452	1290	1278	(12)	(174)
أوروبا	**1098**	**1008**	**1008**	**-**	**(90)**
أسيا الهادئ	**402**	**346**	**363**	**17**	**(39)**
إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**3211**	**2926**	**2918**	**(8)**	**(293)**
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**3582**	**3093**	**2982**	**(111)**	**(600)**
إجمالي المخزون التجاري**	**6793**	**6019**	**5900**	**(119)**	**(893)**
المخزون في البحر	**1476**	**1285**	**1284**	**(1)**	**(192)**
المخزون الاستراتيجي منه :	**1866**	**1850**	**1831**	**(19)**	**(35)**
المخزون الاستراتيجي الأمريكي	655.4	637.8	622.5	(15.3)	(32.9)
إجمالى المخزون العالمى	**10135**	**9154**	**9016**	**(138)**	**(1119)**
كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يوم)	75.2	65.4	62.5	(2.9)	(12.7)

* بيانات شهر يوليو 2021.

** لايشمل المخزون على متن الناقلات .

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر:

- Oil Market Intelligence

الشكل (13)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع، (2020- 2021)
(مليار برميل)

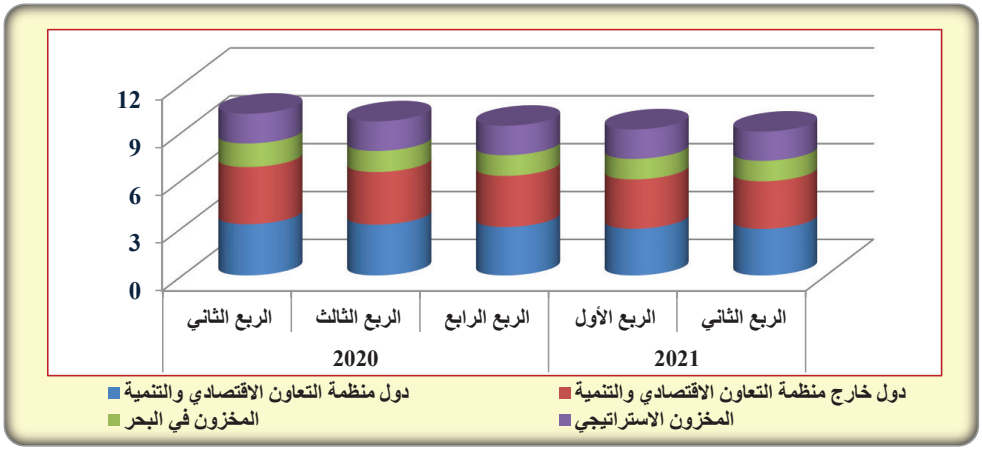

المصدر: Oil Market Intelligence, Various Issues.

والجدير بالاهتمام أن ***كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الثاني من عام 2021 قد تراجعت إلى 62.5 يوم من الاستهلاك، وهو مستوى منخفض بمقدار 2.9 يوم مقارنة بالمستوى المسجل في نهاية الربع السابق، وبنحو 12.7 يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي البالغ 75.2 يوم من الاستهلاك.

ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط

- عوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)

إن المحادثات غير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية بمشاركة القوى العالمية الأخرى بشأن إحياء الاتفاق النووي المبرم عام 2015 قد تمهد الطريق لرفع العقوبات الأمريكية عن صادرات النفط الخام الإيرانية، وهو ما دفع مصافي التكرير في الهند وشركة تكرير أوروبية واحدة على الأقل إلى إعادة تقييم مشترياتها من النفط لإتاحة المجال أمام النفط الإيراني خلال النصف الثاني من عام 2021، في حال ما إذا تم رفع العقوبات. هذا وتشير التوقعات إلى أن صادرات النفط الخام الإيرانية لن تعود إلى الأسواق على المدى القريب.

- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة

تأثرت أسعار النفط الخام بالأداء المتباين للدولار الأمريكي خلال الربع الثاني من عام 2021. وفي هذا السياق، شهدت أسعار النفط الخام انخفاضاً خلال شهر أبريل 2021، تزامناً مع تباين أداء الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية والناشئة، على الرغم من العلاقة العكسية التي تربط بينهما، وهو أمر نادراً ما يحدث، ويستمر حدوثه لفترة قصيرة من الزمن نتيجة تزامن حدوث عدة عوامل متداخلة منها ما له علاقه بأساسيات سوق النفط ومنها ما ليس له علاقة بها، حيث انخفض مؤشر الدولار الأمريكي[10] متأثراً بإنخفاض عوائد السندات الأمريكية وقرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي بالإبقاء على معدلات الفائدة دون تغيير عند 0.25%. يأتي ذلك قبل أن يعود الارتباط إلى طبيعته خلال شهر مايو، حيث ارتفعت أسعار النفط الخام، وفي الوقت ذاته تراجع مؤشر الدولار الأمريكي إلى أدنى مستوى له في أربعة شهور متأثراً بانحسار المخاوف من أن ارتفاع التضخم قد يدفع بمجلس الاحتياطي الفيدرالي لرفع أسعار الفائدة في وقت أسرع من المتوقع. وفي شهر يونيو 2021، كان لارتفاع مؤشر الدولار الأمريكي إلى أعلى مستوياته منذ منتصف شهر أبريل 2021 في ظل توجه مجلس الاحتياطي الفيدرالي نحو تشديد السياسة النقدية، مع إمكانية رفع أسعار الفائدة في أقرب وقت ممكن بحلول عام 2023، دوراً في الحد من المكاسب في أسعار النفط الخام.

- نشاط المضاربات

لعبت المضاربات دوراً محدوداً في ارتفاع متوسط أسعار النفط الخام للربع الثاني من عام 2021، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى نجاح إتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك+ في تحقيق الاستقرار لأسواق النفط، وهو ما ساعد إلى حد كبير في الحد من نشاط المضاربين في أسواق النفط الخام الآجلة، الذين يستثمرون في التقلبات الحادة لأسعار النفط الخام.

وكان لارتفاع الأسعار الآجلة للنفط إلى أعلى مستوى لها مُنذ عام 2018، مع تنامي المخاوف بشأن تباطؤ وتيرة تعافي الطلب بسبب تفشي المتحور دلتا سريع الانتشار من فيروس كورونا المستجد، خاصة في آسيا وأمريكا الجنوبية، دوراً في تزايد عمليات بيع العقود الآجلة للنفط لجني الأرباح من قبل المستثمرين.

[10] يقيس أداء الدولار الأمريكي مقابل سلة من ستة عملات رئيسية.

3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية

أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات النفطية

ترتبط تجارة النفط الأمريكية بثلاثة عوامل رئيسية وهي، **أولاً: الموقع** – يمكن أن يختلف إنتاج النفط وتكريره والطلب عليه جغرافياً، فأحد الأسباب الرئيسية لاستمرار الولايات المتحدة في استيراد النفط الخام والمنتجات النفطية هو أن الجزء الأكبر من البنية التحتية لإنتاج النفط الخام ووقود التكرير، موجودة في مناطق وسط الولايات المتحدة وعلى طول ساحل الخليج الأمريكي. في الوقت ذاته، تفتقر العديد من الولايات ذات الطلب المرتفع على وقود السيارات إلى مثل هذه البنية التحتية، وعوضاً عن ذلك تتلقى الوقود عن طريق الشحن البحري والسكك الحديدية والشاحنات، وتعد ولايات Florida و Oregon و New England أمثلة رئيسية للولايات التي تعتمد بشكل كبير على وسائل النقل والواردات الأكثر تكلفة. **ثانياً: الجودة** – النفط الخام ليس منتجاً متجانساً، ولذلك تستمر الولايات المتحدة في استيراد وتصدير النفط الخام، فدرجة لزوجة النفط (خفيفة أو ثقيلة) ومحتوى الكبريت (منخفض/ حلو أو مرتفع / حامض) تحدد إلى حد كبير العمليات اللازمة لتكريره إلى وقود و منتجات اخرى. وبشكل عام تستخدم مصافي التكرير الأمريكية أنواع النفط الخام من جميع أنحاء العالم التي تتماشى مع إمكانيات المعالجة الخاصة بها، حيث سيكون من غير المجدي اقتصادياً من الناحيتين المالية والتشغيلية أن تعتمد المصافي على النفط الخفيف المحلي فقط، كما أنه يجب استيراد نفط من نوعيات مختلفة لتحسين الإنتاج بالنظر إلى مزيج طاقة التكرير. **ثالثاً: الكمية** – أدى ارتفاع الطاقة التكريرية ومعدلات التشغيل للمصافي الأمريكية إلى حدوث فائض في أسواق المنتجات النفطية المحلية، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى أسواق تصدير لجعلها قابلة للاستمرار. وفي الوقت ذاته، يساعد ارتفاع صادرات النفط الخام في دعم صناعة إنتاج النفط الخام الأمريكي.

وقد ***ارتفعت واردات الولايات المتحدة الأمريكية*** من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2021 بنحو 384 ألف ب/ي أى بنسبة 6.7% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ نحو 6.2 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 174 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق. كما ***ارتفعت وارداتها من المنتجات النفطية*** بحوالى 418 ألف ب/ي أي بنسبة 18.8% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 2.6 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 783 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

وفي هذا السياق تجدُر الإشارة إلى ارتفاع الواردات الأمريكية من النفط الخام خلال الأسبوع المنتهي في الثامن عشر من شهر يونيو 2021 إلى نحو 9.8 مليون ب/ي وهو أعلى مستوى مسجل مُنذ شهر أغسطس 2019، على خلفية الانخفاض المستمر في مخزونات النفط الأمريكية والتي سجلت أدنى مستوى لها مُنذ شهر مارس 2020.

وعلى جانب الصادرات، ***ارتفعت صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام*** خلال الربع الثاني من عام 2021 بنحو 250 ألف ب/ي، أي بنسبة 8.8% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى نحو 3.1 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 59 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام السابق. كما ***ارتفعت الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية*** بنحو 586 ألف ب/ي، أى بنسبة 12.4% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 5.3 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 562 ألف ب/ي على أساس سنوي.

هذا وتجدُر الإشارة إلى ارتفاع صادرات النفط الخام الأمريكية خلال الأسبوع الأخير من شهر أبريل 2021 بأكبر وتيرة مُنذ بدء تسجيل تلك البيانات في عام 1991 بلغت نحو 1.6 مليون ب/ي، لتصل إلى أعلى مستوى لها مُنذ شهر مارس 2020 وهو حوالي 4.1 مليون ب/ي. قبل أن تنخفض خلال الأسبوع التالي بأكبر وتيرة على الإطلاق بلغت نحو 2.3 مليون ب/ي، لتصل إلى أدنى مستوى لها مُنذ شهر أكتوبر 2018 وهو حوالي 1.8 مليون ب/ي.

وبذلك ينخفض ***صافي الواردات النفطية للولايات المتحدة*** خلال الربع الثاني من عام 2020 بحوالي 34 ألف ب/ي، أي بنسبة 7.8% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى نحو 390 ألف ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 336 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11).***

الجدول (10)

تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة والصين والهند

(مليون برميل/يوم)

		الولايات المتحدة	الصين	الهند
الربع الثاني 2020		3.0	11.4	3.6
الربع الثالث		2.5	11.7	3.5
الربع الرابع		2.6	10.1	4.3
الربع الأول 2021		2.9	11.3	4.3
الربع الثاني*		3.1	9.7	4.2
التغير عن	الربع الأول 2021	0.134	(1.550)	(0.167)
(مليون ب/ي)	الربع الثاني 2020	0.115	(1.620)	0.567

الجدول (11)

تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة والصين والهند

(مليون برميل/يوم)

		الولايات المتحدة	الصين	الهند
الربع الثاني 2020		(2.9)	0.256	(0.380)
الربع الثالث		(2.8)	0.167	(0.117)
الربع الرابع		(3.1)	(0.133)	(0.203)
الربع الأول 2021		(2.5)	(0.454)	(0.211)
الربع الثاني*		(2.7)	(0.067)	(0.333)
التغير عن	الربع الأول 2021	(0.168)	0.387	(0.122)
(مليون ب/ي)	الربع الثاني 2020	0.221	(0.323)	0.047

*بيانات تقديرية

ملاحظة:

ـ الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

ـ أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.
ـ إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

Ministry of Petroleum & Natural Gas, India –
General Administration of Customs, China –

ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية

انخفضت ***واردات الصين من النفط الخام*** خلال الربع الثاني من عام 2021 بحوالي 1.6 مليون ب/ي، أي بنسبة 13.7% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى 9.7 مليون ب/ي وهو أدنى مستوى لها مُنذ الربع الثالث من عام 2018، منخفضة بنحو 1.6 مليون ب/ي مقارنة بمستويات

الربع المماثل من العام الماضي. هذا وتُظهر أحدث البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية، انخفاض واردات الصين (أكبر مستورد عالمي) من النفط الخام خلال شهر أبريل إلى نحو 9.82 مليون برميل/يوم، على خلفية كبح مصافي التكرير للإنتاج لتخفيف الضغط على هوامش الربح الناجم عن ارتفاع أسعار النفط الخام وزيادة المخزونات. وواصلت انخفاضها خلال شهر مايو مسجلة بذلك أدنى مستوى لها مُنذ شهر ديسمبر 2020 وهو 9.65 مليون برميل/يوم، على خلفية عمليات الصيانة بمصافي التكرير والتدقيق في حصص واردات المصافي المستقلة. قبل أن ترتفع بشكل طفيف خلال شهر يونيو لتصل إلى 9.77 مليون برميل/يوم. وبشكل عام، انخفض إجمالي واردات الصين من النفط الخام في النصف الأول من عام 2021 بنسبة 3% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، وذلك للمرة الأولى مُنذ عام 2013.

تجدُر الإشارة إلى أن متوسط واردات الصين من النفط الخام الأمريكي قد انخفض خلال الربع الثاني من عام 2021، وذلك على الرغم من سعي الصين لتنفيذ الإتفاق التجاري الذي توصلت إليه مع الولايات المتحدة الأمريكية في الخامس عشر من شهر يناير 2020 والذي يتضمن زيادة الصين لوارداتها من منتجات الطاقة الأمريكية حتى نهاية عام 2021. وحافظت المملكة العربية السعودية على مركزها كأكبر مورد للنفط الخام إلى الصين.

بينما ارتفعت ***واردات الصين من المنتجات النفطية*** بنحو 367 ألف ب/ي أو بنسبة 33.3% خلال الربع الثاني من عام 2021 مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 1.5 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 100 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يتعلق ***بالصادرات***، لم تصدر الصين أي كميات من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2021. في حين انخفضت ***صادراتها من المنتجات النفطية*** بحوالي 20 ألف ب/ي، أي بنسبة 1.3% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ نحو 1.5 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 223 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وبشكل عام انخفض ***صافي الواردات النفطية للصين*** خلال الربع الثاني من عام 2021 بحوالي 1.2 مليون ب/ي، أي بنسبة 10.7% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 9.7 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 1.9 مليون ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما آنفاً.***

هذا ومن المتوقع أن تتأثر الواردات النفطية للصين سلباً بالضريبة التي بدء تطبيقها اعتباراً من منتصف شهر يونيو 2021 على ثلاثة بنود متعلقة بالنفط تشمل مزيج البيتومين، وزيت الدورة الخفيفة (LCO) الناتج من التكسير التحفيزي للديزل، والعطريات التي غالباً ما تُستخدم لصنع أنواع وقود منخفضة الجودة. وفي هذا السياق، توجهت المصافي المستقلة نحو استخدام أنواع الخامات المناسبة كبديل وبخاصة الخامات الثقيلة في مواجهة احتمالية ارتفاع التكلفة. كما يتوقع أن تتأثر الواردات النفطية للصين سلباً بالتشديد على مصافي التكرير الخاصة المستقلة، حيث كانت الدفعة الثانية من حصص واردات النفط الخام لعام 2021 المخصصة لتلك المصافي أقل بنحو 35% مقارنة بالعام الماضي، وهو ما قد يؤثر على التدفقات في القطاع الذي يمثل حوالي ربع قدرة المعالجة في الصين.

ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية

انخفضت ***واردات الهند من النفط الخام*** خلال الربع الثاني من عام 2021 بنحو 167 ألف ب/ي، أي بنسبة 3.8% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 4.2 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 567 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وفي هذا السياق تجدُر الإشارة إلى تراجع واردات الهند من النفط الخام في شهر يونيو 2021 إلى 3.9 مليون ب/ي وهو أدنى مستوى لها مُنذ شهر أكتوبر 2020، ويعزى ذلك إلى تقليص مصافي التكرير لمشترياتها في ظل زيادة مخزونات الوقود على خلفية فرض عزل عام وقيود صارمة لمواجهة موجة حادة من جائحة فيروس كورونا المستجد.

كما انخفضت ***واردات الهند من المنتجات النفطية*** بحوالي 67 ألف ب/ي، أي بنسبة 6.7% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 933 ألف ب/ي، منخفضة بنحو 20 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجُع الطلب المحلي على الوقود إلى أدنى مستوى مسجل له مُنذ شهر أغسطس 2020، تزامناً مع فرض قيود على حركة التنقل للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد.

وفيما يتعلق ***بالصادرات***، **ارتفعت صادرات الهند من المنتجات النفطية** بحوالى 56 ألف ب/ي، أي بنسبة 4.6% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 1.3 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 67 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وبذلك ينخفض ***صافي الواردات النفطية للهند*** خلال الربع الثاني من عام 2021 بحوالي 290 ألف ب/ي، أي بنسبة 7% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى نحو 3.8 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 614 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما سابقاً.***

4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية

تحسن أداء ***صناعة تكرير النفط الخام العالمية*** بشكل عام خلال الربع الثاني من عام 2021، غير أنه شهد تباين على مستوى المجموعات الدولية. حيث انتعش الأداء في **دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** بدعم من تعافي الطلب على الوقود واستئناف الأنشطة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، تزامناً مع تسارع وتيرة حملات التطعيم ضد جائحة فيروس كورونا المستجد وتخفيف العديد من القيود المرتبطة بتلك الجائحة، وسط بدء موسم السفر والقيادة الصيفي. أما دول أسيا الهادئ فقد تراجع أدائها بسبب حالة الطوارئ التي فرضتها اليابان وإجراءات الإغلاق المتخذه في أستراليا للحد من ارتفاع الإصابات بفيروس كورونا المستجد.

وفي المقابل، تراجع أداء صناعة التكرير في **دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** وبخاصة في الدول الأسيوية النامية، متأثراً بتقليص مصافي التكرير في الهند لعملياتها في ظل تراجُع حاد في النشاط الاقتصادي والاستهلاك على خلفية فرض عزل عام وقيود صارمة على حركة التنقل وسط موجة حادة من فيروس كورونا المستجد. هذا وقد أظهرت البيانات الأولية انخفاض مبيعات الغازولين لشركات التكرير الحكومية في الهند خلال شهر مايو 2021 إلى أدنى مستوى لها مُنذ شهر أغسطس 2020، في حين أن متوسط مبيعات الديزل كان الأدنى مُنذ شهر أكتوبر 2020. يأتي ذلك إلى جانب التشديد على حصص مشتريات النفط لمصافي التكرير الخاصة المستقلة في الصين التي تمتلك حوالي 25% من إجمالي القدرة التكريرية في الصين.

في هذا السياق، ***ارتفع متوسط معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية*** خلال الربع الثاني من عام 2021 بمقدار 1.5% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 76.8%، وهو مستوى مرتفع بنحو 4.6% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. تجدُر الإشارة إلى أنه وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، ارتفعت معدلات تشغيل مصافي التكرير العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية

بشكل مضطرد لتصل إلى 92.9% خلال الأسبوع الأخير من شهر يونيو 2021 وهو أعلى مستوى لها مُنذ شهر يناير 2020، يأتي ذلك على خلفية الانتعاش الملحوظ في الطلب على الوقود خلال موسم القيادة والسفر الصيفي، **كما يوضح الجدول (12).**

الجدول (12)
تطور متوسط معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية، (2020 – 2021)
(%)

المنطقة	2020	2021		التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني*	الربع الأول 2021	الربع الثاني 2020
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**71.1**	**72.8**	**77.3**	**4.5**	**6.3**
الأمريكتين	71.8	73.7	82.1	8.3	10.3
أوروبا	70.3	71.2	75.8	4.6	5.5
أسيا الهادئ	70.3	72.9	67.3	(5.7)	(3.0)
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**73.2**	**77.3**	**76.4**	**(0.9)**	**3.3**
الدول الآسيوية	80.0	85.9	84.6	(1.3)	4.6
دول الشرق الأوسط	68.0	74.1	75.1	1.0	7.1
دول أمريكا اللاتينية	80.0	80.0	80.0	–	–
دول الاتحاد السوفيتي السابق	79.0	79.0	79.0	–	–
دول أفريقيا	61.8	56.1	55.2	(0.9)	(6.6)
دول أوروبية أخرى	68.3	70.0	75.0	5.0	6.7
المتوسط العالمي	**72.2**	**75.3**	**76.8**	**1.5**	**4.6**

* بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

– Oil Market Intelligence, various issues.

أما فيما يتعلق ***بكميات المنتجات النفطية المكررة من المصافي العالمية***، فقد ارتفعت خلال الربع الثاني من عام 2021 بنحو 1.9 مليون برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 77.1 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 7.8 مليون برميل/يوم على أساس سنوي.

حيث ارتفعت المنتجات النفطية المكررة من مصافي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الثاني من عام 2021 بنحو 2 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل

إلى 34.3 مليون برميل/ يوم. في حين انخفضت المنتجات النفطية المكررة من مصافي دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 100 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 42.8 مليون برميل/ يوم، **كما يوضح الجدول (13) والشكل (14).**

الجدول (13)

تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية، (2020 – 2021)

(مليون برميل/يوم)

المنطقة	2020	2021		التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني*	الربع الأول 2021	الربع الثاني 2020
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :	**30.7**	**32.3**	**34.3**	**2.0**	**3.6**
الأمريكتين	15.3	16.3	18.1	1.9	2.8
أوروبا	9.9	10.2	10.5	0.3	0.6
أسيا الهادئ	5.5	5.8	5.7	(0.2)	0.1
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**38.6**	**42.9**	**42.8**	**(0.1)**	**4.2**
الدول الأسيوية ومنها:					
الصين	13.8	14.1	14.2	0.1	0.4
الهند	3.9	4.9	4.6	(0.4)	0.7
دول الشرق الأوسط	5.4	6.5	6.5	–	1.1
روسيا	5.1	5.6	5.6	–	0.5
دول أمريكا اللاتينية	2.9	3.5	3.5	–	0.6
أفريقيا	1.9	2.2	2.2	–	0.3
دول أخرى**	5.6	6.2	6.3	0.1	0.7
الإجمالي العالمي	**69.3**	**75.2**	**77.1**	**1.9**	**7.8**

* بيانات تقديرية

** تشمل دول أوروبا غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وباقي الدول الأسيوية وباقي دول أوروأسيا.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر: OPEC, Oil Market Report, various issues.

الشكل (14)
التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، (2020- 2021)
(مليون برميل/ يوم)

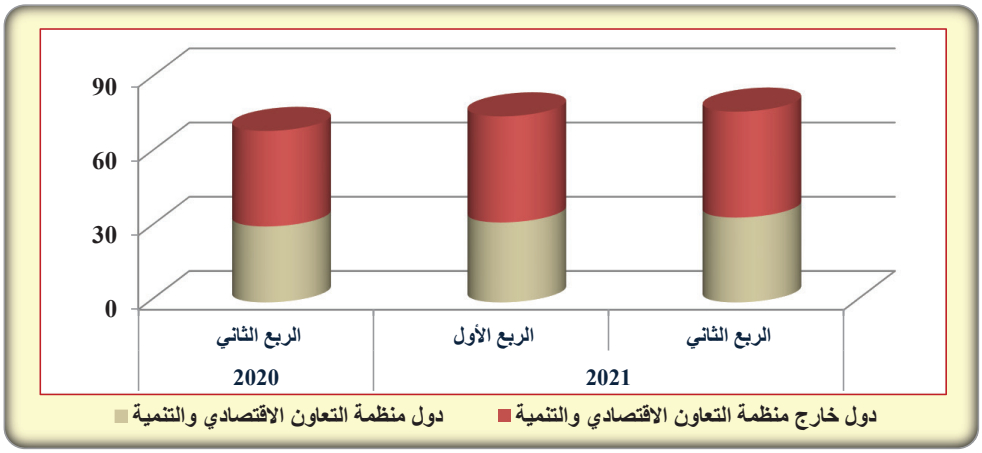

المصدر: OPEC, Oil Market Report, various issues.

ثالثاً: التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة

استمر تحسن نمو قدرات توليد وإنتاج الطاقات المتجددة عالمياً خلال الربع الثاني من عام 2021. فقد أدى تحسن النشاط الاقتصادي إلى إنتعاش سلاسل التوريد للعديد من المنتجات والتكنولوجيات اللازمة لقطاع الطاقات المتجددة، وهو ما كان له إنعكاساً إيجابياً، على مشروعات الطاقة المتجددة سواء من حيث توقيت التنفيذ أو حجم الاستثمارات الموجهة نحوها والتي شهدت إنخفاضاً حاداً خلال النصف الأول من عام 2020 بلغت نسبته 34% مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2019 بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد، وفقاً للوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

هذا وقد أشار أحدث تقرير صادر عن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة[11] في شهر أغسطس 2021 إلى أنه على الرغم من تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد، فقد تجاوزت قدرات توليد الطاقة المتجددة العالمية المضافة خلال عام 2020 التقديرات السابقة، مسجلة مستويات قياسية بلغت نحو 260 جيجاوات، وهو ما يزيد بنسبة 42% تقريباً عن القدرات المضافة في عام 2019.

[11] IRENA, Renewable Energy Statistics, August 2021.

وبشكل تراكمي، بلغ إجمالي قدرات توليد الطاقة العالمية 2802 جيجاوات في نهاية عام 2020، بارتفاع نسبته 10.2% مقارنة بالعام السابق. جاء الجزء الأكبر من هذا النمو من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، فقد أضافت الصين التي تُعد أكبر أسواق الطاقة المتجددة في العالم نحو 136 جيجاوات (72 جيجاوات من طاقة الرياح و 49 جيجاواط من الطاقة الشمسية، 15 جيجاوات من الطاقات المتجددة الأخرى)، كما أضافت الولايات المتحدة 29 جيجاوات من مصادر الطاقة المتجددة (15 جيجاوات من الطاقة الشمسية وحوالي 14 جيجاواط من طاقة الرياح) وهو مستوى مرتفع بحوالي 60% مقارنة بالقدرات المضافة خلال عام 2019. واستمر التوسع بشكل مطرد في أفريقيا وبزيادة قدرها 2.5 جيجاوات، في حين ظلت منطقة أسيا هي الأسرع نمواً بمعدل 14.8%.

وتستعرض الفقرات التالية أحدث التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة وفقاً للتقرير المشار إليه أعلاه:

1. أسواق الطاقة الكهرومائية:

تعافى نمو الطاقة الكهرومائية في عام 2020، عقب تأجيل تشغيل العديد من المشروعات الكبيرة في عام 2019. حيث ارتفع الإجمالي العالمي لقدرات توليد الطاقة الكهرومائية بحوالي 20.7 جيجاوات (استحوذت الصين على أكثر من 58% من هذا النمو) ليصل إلى 1332.9 جيجاوات في نهاية عام 2020، وهو ما يمثل نسبة 47.6% من إجمالي قدرات توليد الطاقة العالمية.

أما فيما يخص الدول الأعضاء في منظمة أوابك، فقد بلغ إجمالي قدرات توليد الطاقة الكهرومائية المتاحة بها في نهاية عام 2020 نحو 7.126 جيجاوات، وهو نفس المستوى المسجل في العام السابق، ***كما يوضح الجدول (14).***

2. أسواق طاقة الرياح:

ارتفعت قدرات توليد طاقة الرياح العالمية في عام 2020 مقارنة بالعام السابق، حيث ارتفع الإجمالي العالمي لقدرات توليد طاقة الرياح بنحو 111 جيجاوات (استحوذت الصين على حوالي 65.3% من هذا الارتفاع، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بحصة 12.7%) ليصل إلى 732.4 جيجاوات في نهاية عام 2020، وهو ما يمثل نسبة 26.1% من إجمالي قدرات توليد الطاقة العالمية.

في هذا السياق، أظهر تقرير لوكالة bloomberg لتمويل الطاقة الجديدة أن الصين قادت أكبر زيادة في العالم على الإطلاق في قدرة طاقة الرياح، وسجلت زيادة بنسبة 60% تقريباً عن العام السابق.

أما فيما يخص الدول الأعضاء في منظمة أوابك، فقد بلغ إجمالي قدرات توليد طاقة الرياح المتاحة بها في نهاية عام 2020 نحو 1.651 جيجاوات، وهو نفس المستوى المسجل في العام السابق. ***كما يوضح الجدول (14).***

3. أسواق الطاقة الشمسية:

ارتفع الإجمالي العالمي لقدرات توليد الطاقة الشمسية بنحو 125.9 جيجاوات في نهاية عام 2020 مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 716 جيجاوات، وحققت سبعة أسواق رئيسية نحو 75% من هذا الارتفاع وهي الصين (49 جيجاوات)، الولايات المتحدة الأمريكية (15 جيجاوات)، فيتنام (12 جيجاوات)، اليابان (أكثر من 5 جيجاوات)، ألمانيا وأستراليا والهند (أكثر من 4 جيجاوات).

أما فيما يخص الدول الأعضاء في منظمة أوابك، فقد بلغ إجمالي قدرات توليد الطاقة الشمسية المتاحة بها في عام 2020 نحو 5.502 جيجاوات، وهو مستوى مرتفع بنسبة 14.3% مقارنة بالعام السابق، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع قدرات توليد الطاقة الشمسية في كل من الامارات العربية المتحدة ومصر وتونس. ***كما يوضح الجدول (14).***

4. أسواق الطاقة الحيوية[12]:

ارتفع الإجمالي العالمي لقدرات توليد الطاقة الحيوية في نهاية عام 2020 بنحو 3 جيجاوات مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 127.2 جيجاوات.

أما فيما يخص الدول الأعضاء في منظمة أوابك، فقد بلغ إجمالي قدرات توليد الطاقة الحيوية المتاحة بها في نهاية عام 2020 نحو 0.125 جيجاوات، وهو نفس المستوى المحقق خلال العام السابق. ***كما يوضح الجدول (14).***

[12] الطاقة الحيوية هي الطاقة التي يتم توليدها من المخلفات والنفايات العضوية الحيوانية أو النباتية "تقنية الوقود الحيوي" ومن المنتجات الصناعية والتجارية .

الجدول (14)
قدرات توليد الطاقات المتجددة العالمية، 2020
(جيجاوت)

	الطاقة الكهرومائية	طاقة الرياح	الطاقة الشمسية	الطاقة الحيوية	الإجمالي
الامارات	–	–	2.539	0.001	2.540
البحرين	–	0.001	0.010	–	0.011
الجزائر	0.228	0.010	0.448	–	0.686
تونس	0.062	0.244	0.095	–	0.401
السعودية	–	0.003	0.409	–	0.412
سورية	1.490	0.001	0.002	0.007	1.500
العراق	2.514	–	0.216	–	2.730
قطر	–	–	0.005	0.038	0.043
الكويت	–	0.012	0.093	–	0.105
ليبيا	–	–	0.005	–	0.005
مصر	2.832	1.380	1.680	0.079	5.971
دول أوابك	**7.126**	**1.651**	**5.502**	**0.125**	**14.404**
العالم	**1332.9**	**732.4**	**716.1**	**127.2**	**2802.0**

المصدر: IRENA, Energy Energy Statistics, August 2021.

هذا وتشير وكالة الطاقة الدولية إلى أن حصة مصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء في جميع أنحاء العالم تبلغ نحو 30%. كما تشير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة إلى نمو الطاقة المتجددة يجب أن يتسارع لتحقيق أهداف إتفاقية باريس لتغير المناخ، وبناء على ذلك فإن استثمار 131 تريليون دولار في مصادر الطاقة المتجددة قد يكون مطلوباً على مدى الثلاثة عقود القادمة.

وأكدت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة على أهمية الاستثمار في الطاقة المتجددة التي توفر ملايين الوظائف الجديدة وتعزز النمو الاقتصادي العالمي، ويتطلب تحريك العالم على هذا المسار إجراءات سياسية قوية وذات مصداقية من الحكومات، مدعومة بتعاون دولي أكبر بكثير مما هو قائم، كما يتطلب إضافات سنوية من الطاقة الشمسية الكهروضوئية لتصل إلى 630 جيجاوات بحلول عام 2030 (ما يعادل تركيب أكبر حديقة شمسية حالية في العالم تقريباً كل يوم) وتلك الخاصة بطاقة الرياح لتصل إلى 390 جيجاوات. ويمثل مجموعهما معاً أربعة أضعاف المستوى القياسي المسجل في عام 2020.

وبحلول عام 2050 ، يتوقع أن يأتي ما يقرب من 90% من توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، تستحوذ طاقة الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية معاً على ما يقرب من 70%، ويأتي معظم الكمية المتبقية من الطاقة النووية.

من جانب أخر، صادقت الصين على الخطة الخمسية الرابعة عشر والأهداف طويلة الأجل لعام 2035، في إطار سعي الدولة نحو تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060. هذا وتنص الخطة الجديدة (2021 – 2025) على أن الصين ستعزز حصة المصادر غير الأحفورية في مزيج الطاقة لديها، بما في ذلك الطاقة النووية والكهرومائية إلى نحو 20% بحلول نهاية عام 2025. وتعمل الخطة على تشجيع مصادر الطاقة المتجددة بشكل واضح، إلا أنها لا تتضمن أهدافاً للقدرة المركبة بحلول عام 2025. وفي هذا السياق، تخطط الصين لتركيب 1200 جيجاوات من طاقة الرياح والطاقة الشمسية بحلول عام 2030.

رابعاً: الهيدروجين

الهيدروجين الأخضر

يبرُز الهيدروجين الأخضر كأحد الحلول القابلة للتطبيق لإزالة الكربون من القطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة وكمحفز رئيسي للانتقال نحو صافي انبعاثات صفرية. هذا وقد شهد العامين الماضيين زخماً متزايداً للهيدروجين الأخضر، مع قيام العديد من الدول حول العالم بتنفيذ استراتيجيات الهيدروجين الوطنية أو الإعلان عن نواياها للقيام بذلك. وتم تضمين تدابير دعم الهيدروجين الأخضر في حزم التعافي بعد جائحة فيروس كورونا المستجد، حيث يقوم المستثمرون والقطاع الخاص أيضاً باستثمارات استراتيجية في الهيدروجين الأخضر وتكوين شراكات عبر القطاعات المختلفة بهدف خفض التكاليف لتقنيات الإنتاج.

ومع ذلك، لا يزال تطوير قطاع الهيدروجين الأخضر في مراحله الأولى وسلسلة التوريد في حدها الأدنى. حيث لا تزال هناك العديد من التحديات التي تعوق مساهمته الكاملة في الانتقال إلى الطاقة منخفضة الكربون، مثل التكلفة العالية للهيدروجين الأخضر مقارنة بالبدائل الأخرى والافتقار إلى البنية التحتية المتخصصة.

يقدم الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة دعماً متبادلاً للتنمية. حيث سيؤدي تطوير الهيدروجين الأخضر إلى تسريع الطلب على مصادر الطاقة المتجددة. في الوقت نفسه، يمكن أن يؤدي تطوير مصادر الطاقة المتجددة وخفض التكلفة المستمر لهذه المصادر وأجهزة التحليل الكهربائية إلى جعل الهيدروجين الأخضر أكثر تنافسية. وفي هذا السياق، تشير معظم التوقعات إلى أن تلبية الطلب على الهيدروجين الأخضر بحلول عام 2030 سوف تتطلب زيادة هائلة في الكهرباء المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة، ***كما يوضح الشكل (15).***

الشكل (15)
الكهرباء المتجددة اللازمة لإنتاج الهيدروجين الأخضر
(تيراوات ساعة/سنة)

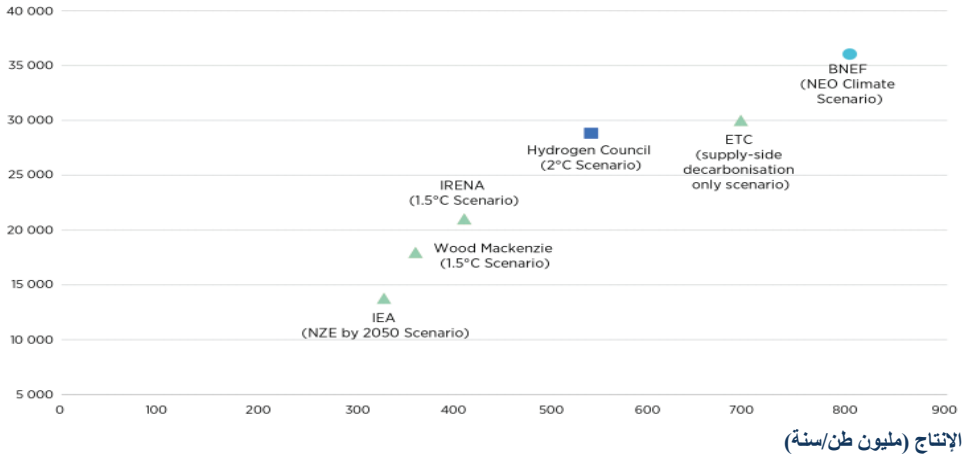

المصدر: IRENA Policy Talk #2 - Green Hydrogen Supply: Policies and Practical Insights May 2021.

هذا ويشير أحدث التقارير الصادرة عن مؤسسة Fitch Solutions للبيانات والتحليلات والأبحاث إلى أن قطاع الهيدروجين الأخضر يمكن أن ينتج ما يقرب من 10 مليون طن سنوياً ليستحوذ على ما يقرب من 10% من حصة سوق الهيدروجين العالمية بحلول عام 2030 ارتفاعاً من 0.1% فقط في الوقت الحالي. كما يشير التقرير إلى أن طاقة مشروع الهيدروجين الأخضر العالمي

بلغت 71 جيجاوات في فبراير 2021 مقابل صفر جيجاوات خلال الفترة (2019-2020)، وارتفع منذ ذلك الحين خلال الربع الثاني من عام 2021 إلى 121 جيجاوات، بما في ذلك 136 مشروع في مرحلتي التخطيط والتطوير. وتقود دول أوروبا ودول آسيا الهادئ النمو العالمي، حيث تستحوذ على 82% من مشاريع الهيدروجين الخضراء، وتتصدر أستراليا مشروع الهيدروجين الأخضر العالمي، ***كما يوضح الشكل (16).***

الشكل (16)
مشروع الهيدروجين الأخضر العالمي

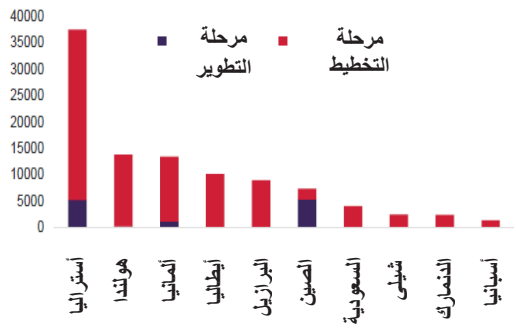

أكبر عشرة أسواق لمشروع التحليل الكهربائي، ميجاوات

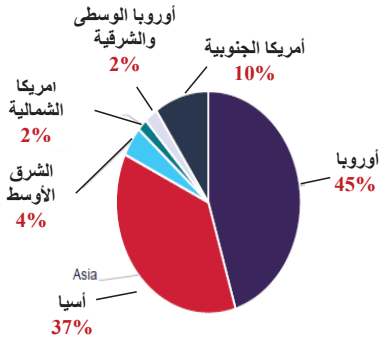

التوزيع وفقاً للمجموعات الدولية

المصدر: Fitch Solutions, Unpacking The Hydrogen Hype: Global trends, risks and opportunites May 2021.

تقود آسيا أهداف الإنجاز المبكرة بإعلانات المشاريع الكبيرة المحددة على الأطر الزمنية للأعوام 2021/2025/2030. ومع ذلك، يبدو نهج أوروبا أكثر انتشاراً على مدار العقد. وعبر خطوط الأنابيب المنتشرة، تميل المشروعات الأوروبية إلى أن تكون أصغر حجماً بمتوسط 550 ميجاوات بينما يبلغ متوسط نطاق المشروعات في آسيا 1400 ميجاوات.

واستعرض التقرير تصنيف دول العالم وفقاً لمؤشر Fitch Solutions لملائمة الهيدروجين الأخضر في عام 2021، ويتضمن المؤشر توقعات الطاقات المتجددة، الطلب الحالي والمستقبلي على الهيدروجين، وخبرة الصناعة (الإنتاج الحالي للهيدروجين، انتاج الغاز الطبيعي الجاف، قيمة البنية التحتية لخطوط أنابيب النفط والغاز)، ومؤشرات مخاطر الصناعة. وفي هذا السياق، استحوذت

مجموعة دول أمريكا الشمالية وأوروبا على أعلى قيمة لهذا المؤشر بلغت 67.12، يليها آسيا 54.74، وهو مستوى أعلى من المتوسط العالمي البالغ 46.4.

هذا ويتوقع التقرير أن يرتفع إجمالي الإنتاج العالمي من الهيدروجين الأخضر إلى حوالي 10.4 مليون طن بحلول عام 2030، تستحوذ مجموعة دول أمريكا الشمالية وأوروبا على حصة 47.6% من الإجمالي، يليها آسيا بحصة تبلغ 31.7%، ثم كل من أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأوروبا الوسطى/ والشرقية وأفريقيا جنوب الصحراء بحصة تبلغ 8% و6.3% و4.8% و1.6% على التوالي. ***كما يوضح الجدول (15).***

الجدول (15)

الآفاق المستقبلية للإنتاج العالمي للهيدروجين الأخضر

المجموعة الدولية	إنتاج الهيدورجين، (مليون طن)	النمو المُقدر للقدرات (جيجاوات)			طاقة المشروع (جيجاوات)	قادة السوق	السوق الصاعدة
		مرتفع	متوسط	منخفض			
أمريكا الشمالية وأوروبا	4.95	40	30	10	57.1	ألمانيا وهولندا	الولايات المتحدة
آسيا	3.30	35	20	10	44.8	استراليا والصين	اليابان
أمريكا الجنوبية	0.83	8	5	2	11.6	شيلي	البرازيل
الشرق الأوسط	0.66	6	4	2	5.2	السعودية والامارات	المغرب
أوروبا الوسطى والشرقية	0.50	4	3	1	2.8	روسيا وبولندا	تركيا
أفريقيا جنوب الصحراء	0.17	2	1	0	0	جنوب أفريقيا	نيجيريا
الإجمالي العالمي	**10.395**	**90**	**63**	**25**	**121.5**		

المصدر: Fitch Solutions, Unpacking The Hydrogen Hype: Global trends, risks and opportunites May 2021.

خامساً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية

شهد الربع الثاني من عام 2021 مجموعة من الأحداث الهامة التي لها بشكل أو بآخر انعكاسات إيجابية أو سلبية على السوق البترولية العالمية، *ومن أهم تلك الأحداث ما يلي:*

1. الإجتماعات الوزارية لدول أوبك+

تم خلال الربع الثاني من عام 2021 عقد ثلاثة اجتماعات وزارية لمجموعة دول أوبك+، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة بالمملكة العربية السعودية، ووزير الطاقة الروسي – رئيساً مشاركاً، وهم كالتالي:

أ. الإجتماع الوزاري الخامس عشر لدول أوبك+

عُقد الاجتماع في الأول من شهر أبريل 2021، تم خلاله الاتفاق على تعديل مستويات الإنتاج لثلاثة أشهر (مايو ويونيو ويوليو 2021)، وفقاً للتوزيع المفصل في **الجدول الموضح أدناه**، مع استمرار الالتزام بالآلية المتفق عليها في الاجتماع الوزاري الثاني عشر لدول أوبك+ الخاصة بعقد اجتماعات وزارية شهرية لتقييم ظروف سوق النفط العالمي واتخاذ قرار بشأن تعديلات مستوى الإنتاج للشهر التالي، بحيث لا تزيد هذه التعديلات عن 500 ألف برميل/ يوم. كما تم الموافقة على طلب عدة دول لم تستكمل خطط تعويض الزيادة السابقة في إنتاجها عن المستوى المحدد بتمديد فترة التعويض حتى نهاية شهر سبتمبر 2021.

مستويات الإنتاج

وفقاً للتعديلات المتفق عليها في الاجتماع الوزاري الخامس عشر لدول أوبك+

(ألف برميل/يوم)

الشهر		مايو 2021		يونيو 2021		يوليو 2021	
	الإنتاج المرجعي	مقدار الخفض	الإنتاج بعد الخفض	مقدار الخفض	الإنتاج بعد الخفض	مقدار الخفض	الإنتاج بعد الخفض
الجزائر	1057	-170	887	-159	898	-145	912
أنجولا	1528	-245	1283	-230	1298	-209	1319
الكونغو	325	-52	273	-49	276	-44	281
غينيا الأستوائية	127	-20	107	-19	108	-17	110
الجابون	187	-30	157	-28	159	-26	161
العراق	4653	-748	3905	-699	3954	-637	4016
الكويت	2809	-451	2358	-422	2387	-384	2425
نيجيريا	1829	-294	1535	-275	1554	-250	1579
السعودية	11000	-1768	9232	-1653	9347	-1505	9495
الإمارات	3168	-509	2659	-476	2692	-433	2735
أذربيجان	718	-115	603	-108	610	-98	620
البحرين	205	-33	172	-31	174	-28	177
برونوي	102	-16	86	-15	87	-14	88
كازاخستان	1709	-246	1463	-240	1469	-234	1475
ماليزيا	595	-96	499	-89	506	-81	514
المكسيك	1753	0	1753	0	1753	0	1753
عمان	883	-142	741	-133	750	-121	762
روسيا	11000	-1582	9418	-1543	9457	-1505	9495
السودان	75	-12	63	-11	64	-10	65
جنوب السودان	130	-21	109	-20	110	-18	112
دول أوبك 10	26683	-4287	22396	-4010	22673	-3650	23033
دول خارج أوبك	17170	-2263	14907	-2190	14980	-2109	15061
دول أوبك+	43853	-6550	37303	-6200	37653	-5759	38094

ب. الإجتماع الوزاري السادس عشر لدول أوبك+

عُقد الاجتماع في السابع والعشرون من شهر أبريل 2021. وتم خلاله الاتفاق على مواصلة تنفيذ قرار تعديل الإنتاج خلال الشهور الثلاثة القادمة مايو ويونيو ويوليو 2021، كما تم الإشارة إلى ذلك في الاجتماع الوزاري الخامس عشر لدول أوبك+.

ج. الإجتماع الوزاري السابع عشر لدول أوبك+

عُقد في الأول من شهر يونيو 2021. وتم خلاله الاتفاق على عدة نقاط رئيسية، وهي كالتالي:

1. إعادة التأكيد على التزام الدول المشاركة في إعلان التعاون باستقرار سوق النفط العالمي بما يخدم المصلحة المشتركة للدول المنتجة، والإمداد الاقتصادي والآمن للمستهلكين، وتحقيق عائد عادل على رأس المال المستثمر.
2. إعادة التأكيد على الالتزام بالقرارات التي تم التوصل إليها خلال الاجتماع الوزاري العاشر لدول أوبك+ الذي عقد في شهر أبريل 2020، والاجتماعات اللاحقة له والمنعقدة في يونيو وسبتمبر وديسمبر 2020، وكذلك في شهري يناير وأبريل 2021، لإعادة 2 مليون برميل/يوم من تعديلات الإنتاج المتفق عليها إلى سوق النفط العالمي تدريجياً، مع تحديد سرعة إتمام ذلك الأمر وفقاً لظروف السوق.
3. التأكيد على أهمية الالتزام بالامتثال التام لاتفاق خفض الإنتاج، والاستفادة من تمديد فترة التعويض حتى نهاية سبتمبر 2021 بناء على طلب بعض الدول ذات الامتثال الضعيف.
4. إعادة التأكيد على القرار الذي تم اتخاذه في الاجتماع الوزاري الخامس عشر لدول أوبك+ بشأن تعديلات الإنتاج لشهر يوليو 2021، بالنظر إلى أساسيات السوق المرصودة.

هذا وقد تم إلغاء **الاجتماع الوزاري الثامن عشر لدول أوبك+** عقب تأجيله لإجراء مزيد من المشاورات، بهدف التوصل إلى اتفاق يحقق الاستقرار والتوازن لسوق النفط العالمية. وفي الثامن عشر من شهر يوليو 2021، عُقد **الاجتماع الوزاري التاسع عشر لدول أوبك+**، تم خلاله الاتفاق على عدة نقاط رئيسية، وكانت كالتالي:

1. تمديد القرار المتخذ في الاجتماع الوزاري العاشر لدول أوبك+ (أبريل 2020) حتى نهاية شهر ديسمبر 2022.
2. تعديل إجمالي إنتاج دول أوبك+ بالزيادة بمقدار 400 ألف برميل/يوم على أساس شهري بدءاً من شهر أغسطس 2021 حتى يتم التخلص التدريجي من تخفيض الإنتاج البالغ 5.8 مليون برميل/يوم. على أن يتم تقييم تطورات سوق النفط العالمية وأداء الدول المشاركة في شهر ديسمبر 2021.

3. الاستمرار في الالتزام بآلية عقد اجتماعات وزارية شهرية طوال فترة إعلان التعاون لتقييم أوضاع سوق النفط واتخاذ قرار بشأن تعديلات مستوى الإنتاج للشهر التالي، مع السعي لإنهاء تخفيضات الإنتاج بحلول نهاية شهر سبتمبر 2022، وفقاً لظروف السوق.
4. اعتباراً من الأول من شهر مايو 2022 سيكون خط الأساس لحساب تعديلات الإنتاج، **وفقاً للجدول الموضح أدناه.**
5. التأكيد على أهمية الالتزام بالامتثال التام لاتفاق خفض الإنتاج، والاستفادة من تمديد فترة التعويض للدول ذات الامتثال الضعيف حتى نهاية شهر سبتمبر 2021.

مستوى الإنتاج المرجعي وفقاً للتعديلات المتفق عليها في الاجتماع الوزاري الثامن عشر لدول أوبك+

(ألف برميل/يوم)

	حتى نهاية شهر أبريل 2022	بدءاً من شهر مايو 2022	التغير (مايو/أبريل) 2022
الجزائر	1057	1057	–
أنجولا	1528	1528	–
الكونغو	325	325	–
غينيا الاستوائية	127	127	–
الجابون	187	187	–
العراق	4653	4803	150
الكويت	2809	2959	150
نيجيريا	1829	1829	–
السعودية	11000	11500	500
الامارات	3168	3500	332
أذربيجان	718	718	–
البحرين	205	205	–
بروناي	102	102	–
كازاخستان	1709	1709	–
ماليزيا	595	595	–
المكسيك	1753	1753	–
عُمان	883	883	–
روسيا	11000	11500	500
السودان	75	75	–
جنوب السودان	130	130	–
دول أوبك 10	**26683**	**27815**	**1132**
دول خارج أوبك	**17170**	**17670**	**500**
دول أوبك+	**43853**	**45485**	**1632**

2. الهجوم السيبراني على أكبر خطوط أنابيب النفط الأمريكية

تعرض أكبر خطوط أنابيب إمدادات الوقود الحيوية في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يحمل نحو 2.5 مليون ب/ي من الغازولين والديزل ووقود الطائرات من ولاية Texas إلى الساحل الشرقي ونحو 900 ألف ب/ي أخرى إلى مدينة New York في التاسع من شهر مايو 2021 لهجوم سيبراني وهو أحد أكبر مخططات الفدية الرقمية على الإطلاق. مما دفع شركة Colonial المشغلة لهذا النظام إلى اغلاق خط الأنابيب البالغ طوله 5500 ميل احترازياً، وبدأت في تشغيل بعض الخطوط الأصغر بين محطات الوقود ونقاط تسليم العملاء وخط الوقود الذي تبلغ طاقته الإنتاجية 700 ألف ب/ي بين Greensboro و North Carolina و Maryland عن طريق التحكم اليدوي. وفي انعكاس لمدى خطورة الحادث، شكل البيت الأبيض الأمريكي فريق عمل للتحقيق في سرقة كمية كبيرة من بيانات خط الأنابيب قبل إغلاق أجهزة التحكم باستخدام برامج الفدية والمطالبة بالدفع.

وتسبب هذا الحادث الذي أمتد على مدى نحو أسبوع في فرض قيود على مبيعات التجزئة في مضخات الغازولين التي ارتفعت أسعاره القياسية إلى أعلى مستوى لها في ثلاث أعوام وسط نفاذ الوقود من المحطات من Florida إلى Virginia، وأشارت جمعية السيارات الأمريكية إلى ارتفاع أسعار الغازولين الخالي من الرصاص إلى أعلى مستوى له مُنذ شهر نوفمبر 2014. كما أضطرت مصافي التكرير العاملة في ساحل الخليج الأمريكي مثل Motiva Enterprises و Total SE إلى تقليص عمليات التشغيل مع قيامها بحجز السفن لتخزين مخزونات منتجات الوقود المتزايدة، وتوجه الموردون إلى البحث عن وسائل بديلة لتجنب نقص الامدادات من خلال الحصول على شحنات من أوروبا أو آسيا.

وفي محاولة للتخفيف من تداعيات تلك الأزمة، أعلنت وزارة النقل الأمريكية عن السماح للناقلات الأجنبية بنقل الغازولين والديزل إلى موانئ الساحل الشرقي، على الرغم من قانون Jones الصادر في عام 1920 الذي ينص على منع السفن التي ترفع أعلاماً أجنبية وموظفيها من نقل المنتجات من ميناء أمريكي إلى آخر. كما تم السماح لسائقي شاحنات الوقود بالعمل لساعات أطول.

سادساً: التطورات في اتفاق باريس لتغير المناخ

- عُقدت على مدى يومي 22 و23 أبريل 2021 **"القمة الافتراضية للقادة حول المناخ"** التي دعا لها الرئيس الأمريكي وشارك فيها 40 من قادة دول العالم، لحشد الجهود من أجل الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتحقيق أهداف اتفاق باريس التاريخية لعام 2015، التي وافقت عليها جميع دول العالم. وخلال القمة أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها ستخفض انبعاثاتها من الغازات المسببة للاحتباس الحراري بنسبة 50% بحلول عام 2030، بينما أعلنت دول أخرى أيضاً عن أهداف مناخية أكثر طموحاً، **شملت ما يلي:**

1. ستخفض اليابان انبعاثاتها بحلول عام 2030 بنسبة 46 – 50% عن مستويات عام 2013، وهو تطور كبير عن هدف التخفيض الحالي بنسبة 26%.
2. ستعمل كندا على تعزيز مساهمتها المحددة وطنياً لتخفيض الانبعاثات بحلول عام 2030 بنسبة 40 – 45% من مستويات عام 2005، وهي زيادة كبيرة عن هدفها السابق البالغ 30%.
3. كررت الهند هدفها المتمثل في توليد 450 جيجاوات من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، وأعلنت عن إطلاق خطة شراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن المناخ والطاقة النظيفة.
4. ستعزز الأرجنتين مساهمتها المحددة وطنياً، وتوفر المزيد من مصادر الطاقة المتجددة، وتحد من انبعاثات غاز الميثان، وتنهي إزالة الغابات غير القانونية.
5. ستقوم المملكة المتحدة بتضمين قانون خفض الغازات الدفيئة بنسبة 78% إلى ما دون مستويات عام 1990 بحلول عام 2035.
6. يضع الاتحاد الأوروبي هدفاً للحد من صافي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 55% على الأقل بحلول عام 2030 وصافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050.
7. ستنهي كوريا الجنوبية تمويل الفحم وتعزز مساهمتها المحددة وطنياً خلال عام 2021 لتتماشى مع هدفها لعام 2050.
8. أشارت الصين إلى أنها ستنضم إلى تعديل Kigali الذي يهدف إلى خفض استخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية بنسبة 80% على الأقل في جميع أنحاء العالم خلال العقود القادمة،

وتعزز السيطرة على الغازات المسببة للاحتباس الحراري غير ثاني أكسيد الكربون، وتتحكم بشكل صارم في مشاريع توليد الطاقة التي تعمل بالفحم وتبطئ من استهلاكه.

9. التزمت البرازيل بتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050، وإنهاء عمليات إزالة الغابات غير المشروعة بحلول عام 2030.
10. أعلنت جنوب إفريقيا أنها تعتزم تعزيز مساهمتها المحددة وطنياً والحد من الانبعاثات إلى مستوى عشر أعوام ماضية بحلول عام 2025.
11. أشارت روسيا إلى أهمية التقاط الكربون وتخزينه من جميع المصادر، وكذلك إزالة الكربون في الغلاف الجوي. كما أكدت على أهمية الميثان ودعت إلى التعاون الدولي لمعالجة الغازات المسببة للاحتباس الحراري.
12. ستخصص كندا 4 مليار دولار في ميزانيتها الفيدرالية الجديدة لحماية الأرض والمحيطات.
13. أعلنت الدنمارك عن مهمة تقنية لإزالة الكربون من قطاع الشحن العالمي بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأنها ستبني جزر الطاقة الأولى في العالم لإنتاج الوقود النظيف وتزويد الطاقة لأوروبا.

تناولت القمة الحاجة الملحة لتوسيع نطاق تمويل المناخ، بما في ذلك الجهود المبذولة لزيادة التمويل العام للتخفيف والتكيف في الدول النامية والجهود المبذولة لتحفيز الاستثمار الخاص لدعم الانتقال إلى صافي الانبعاثات الصفرية بحلول عام 2050. وفي هذا السياق، شدد الرئيس الأمريكي على أهمية قيام الدول المتقدمة بتوفير 100 مليار دولار سنوياً في التمويل العام والخاص لدعم الدول النامية، كما أعلن أن الولايات المتحدة الأمريكية ستسعى إلى مضاعفة التمويل بحلول عام 2024.

وأشار الرئيس الأمريكي إلى أن الدول التي تعطي الأولوية للسياسات التي تعزز نشر الطاقة المتجددة وتصنيع السيارات الكهربائية وخفض غاز الميثان، من بين إجراءات أخرى، من المرجح أن تجني ثمار نمو الوظائف والازدهار الاقتصادي في الأعوام المقبلة. وأكد على أن "العمل المناخي قد يمثل أكبر فرصة اقتصادية في القرن الحالي".

- عُقد على مدى يومي 6 و7 مايو 2021 **"حوار Petersburg حول المناخ"** بمشاركة 39 وزيراً وممثلاً رفيع المستوى، لإجراء مناقشات غير رسمية ركزت على التحضير لمفاوضات

ناجحة في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف COP26 الذي سيعقد في شهر نوفمبر 2021. أعلنت ألمانيا خلال الاجتماع أنه من أجل زيادة العدالة بين الأجيال، فإنها ستعمل على تعزيز هدفها لخفض الانبعاثات لعام 2030 بنسبة 10% إلى 65% مقارنة بمستويات عام 1990 وتهدف إلى تحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2045. وحذر الأمين العام للأمم المتحدة من أنه بينما أحرز العالم تقدماً في العمل المناخي خلال العام الماضي 2020، ما زال العالم يتجه نحو ارتفاع كبير في درجات الحرارة بمقدار 2.4 درجة فوق مستويات ما قبل الصناعة بحلول نهاية القرن. وشدد رئيس الوزراء البريطاني على أهمية تحقيق صافي انبعاثات صفرية والحد من زيادة درجة الحرارة العالمية إلى 1.5 درجة، والحاجة الماسة إلى قيام الدول المتقدمة بتلبية وتجاوز هدف تعبئة تمويل المناخ الجماعي البالغ 100 مليار دولار أمريكي سنوياً.

- أصدرت الوكالة الدولية للطاقة تقرير يتضمن **أول خارطة طريق شاملة لقطاع الطاقة العالمي للوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050**. أشار التقرير إلى أن العالم لديه مسار قابل للتطبيق لبناء قطاع طاقة عالمي خالي من الانبعاثات بحلول عام 2050 ، لكنه ضيق ويتطلب تحولاً غير مسبوق في كيفية إنتاج الطاقة ونقلها واستخدامها على الصعيد العالمي. وأوضح أنه حتى لو تم تحقيق تعهدات الحكومات بشأن المناخ بالكامل، فإنها ستقل بشكل كبير عن ما هو مطلوب لتحقيق صافي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون صفرية بحلول عام 2050 وإعطاء العالم فرصة متساوية للحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى 1.5 درجة مئوية.

هذا وتوقع التقرير ارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون السنوية بشكل سريع من الانخفاض الناجم عن جائحة فيروس كورونا المستجد في عام 2020 لتصل إلى 36 جيجا طن عام 2030 ثم تظل حول هذا المستوى حتى عام 2050. وإذا استمرت اتجاهات الانبعاثات على نفس المسار بعد عام 2050، ومع حدوث تغييرات في المصادر الأخرى لانبعاثات غازات الدفيئة، فإن متوسط ارتفاع درجة حرارة سطح الكرة الأرضية قد يصل إلى حوالي 2.7 درجة مئوية في عام 2100. وأوضح التقرير وجود تباين قوي بين توقعات الانبعاثات في الاقتصادات المتقدمة من ناحية والأسواق الناشئة والاقتصادات النامية من ناحية أخرى. حيث يتوقع انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنحو الثلث بين عامي 2020 و 2050 في الاقتصادات المتقدمة، وذلك بفضل تأثير السياسات

والتقدم التكنولوجي في تقليل الطلب على الطاقة والتحول إلى وقود أنظف. أما في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية فيتوقع أن يستمر الطلب على الطاقة في النمو بقوة بسبب زيادة عدد السكان ، والنمو الاقتصادي السريع، والتوسع الحضري، وتطوير البنية التحتية: هذه التأثيرات تفوق التحسينات في كفاءة الطاقة ونشر التقنيات النظيفة، مما سيتسبب في زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 20% تقريباً بحلول عام 2045، قبل أن تنخفض بشكل هامشي حتى عام 2050.

- استضافت مدينة أبو ظبي في الرابع من شهر أبريل 2021، أعمال **"الحوار الأقليمي للتغير المناخي"** بمشاركة مجموعة بارزة من مسؤولي العمل المناخي، من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للتعاون بهدف تسريع التقدم في العمل من أجل المناخ. وأصدر المشاركون بياناً مشتركا أكدوا من خلاله التزامهم بضمان إنجاح اتفاقية باريس، وبناء المزيد من الزخم تحضيراً لمؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (Cop26) تطرقت النقاشات إلى موضوعات أساسية عديدة منها، تسريع وتيرة نشر حلول الطاقة المتجددة، واستكشاف إمكانات مصادر الطاقة الجديدة الخالية من الكربون، وتعظيم أثر تقنيات الحد من تداعيات التغير المناخي، بما في ذلك الاستثمار في الحلول الجديدة والمبتكرة، بالإضافة إلى التقاط الكربون واستخدامه وتخزينه. ووقع على البيان المشترك، كل من الإمارات، وعمان، والكويت، والبحرين، وقطر، ومصر، والأردن، والمغرب، والعراق، والسودان، والولايات المتحدة الأمريكية.

- تشير أحدث التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة إلى أن التحالف العالمي من أجل صافي انبعاثات صفرية اَخذ في النمو، حيث قدمت أكثر من 80 دولة حتى الآن خطة عمل وطنية جديدة أو محدثة تسمى المساهمات المحددة وطنياً (NDCs).

سابعاً: الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك

1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول الأعضاء في أوابك

تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك خلال الربع الثاني من عام 2021 بنحو 353 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو

15.9 مليون برميل/يوم، ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى قيام **دول أوبك+** (من ضمنها خمسة من الدول الأعضاء) بتقليص تخفيضات إتفاق خفض الإنتاج بمقدار 350 ألف برميل/يوم خلال شهر مايو 2021، ثم تقليصها مرة أخرى بمقدار 350 ألف برميل/يوم خلال شهر يونيو. كما تجدُر الإشارة إلى انخفاض كمية صادرات النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2021 بنحو 623 ألف برميل/يوم على أساس سنوي، وذلك على خلفية تعافي الطلب على النفط في دول أوابك مقارنة بالتراجع الحاد الذي شهده خلال ذروة جائحة فيروس كورونا المستجد في الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (16) والشكل (17).***

الجدول (16)

التطور الربع السنوي في كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، (2020-2021)*

(مليون برميل/يوم)

	2020	2021		التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الأول 2021	الربع الثاني 2020
الامارات	2.622	2.312	2.357	0.045	(0.265)
البحرين	0.173	0.170	0.171	0.001	(0.002)
الجزائر	0.495	0.442	0.473	0.031	(0.022)
السعودية	7.266	6.244	6.390	0.146	(0.876)
العراق	3.335	2.995	3.089	0.094	(0.246)
قطر	0.433	0.413	0.420	0.007	(0.013)
الكويت	2.135	1.950	1.991	0.041	(0.144)
ليبيا**	–	0.956	0.944	(0.012)	0.944
مصر	0.090	0.090	0.090	–	–
الإجمالي	**16.549**	**15.573**	**15.926**	**0.353**	**(0.623)**

*بيانات تقديرية.

** توقف تصدير النفط الخام في ليبيا على مدى نحو ثمانية أشهر خلال عام 2020 في ظل حالة القوة القاهرة التي فُرضت على كافة الموانئ النفطية، كما توقف تصدير النفط الخام بشكل مؤقت من ميناء الحريقة النفطي في ظل اعلان حالة القوة القاهرة بسبب التأخير في تمويل إصلاحات البنية التحتية.

ملاحظات:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.
- تم احتساب كمية صادرات النفط في الدول الأعضاء بطرح الإستهلاك الشهري من انتاج النفط الخام الشهري، وبضرب المتوسط الشهري للأسعار الفورية لخامات كل دولة في حجم الصادرات النفطية الشهرية، تم تقدير قيمة الصادرات الشهرية، ومنها تم احتساب القيمة التقديرية لصادرات النفط الربع سنوية للدول الأعضاء.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

الشكل (17)
مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك، (2020- 2021)

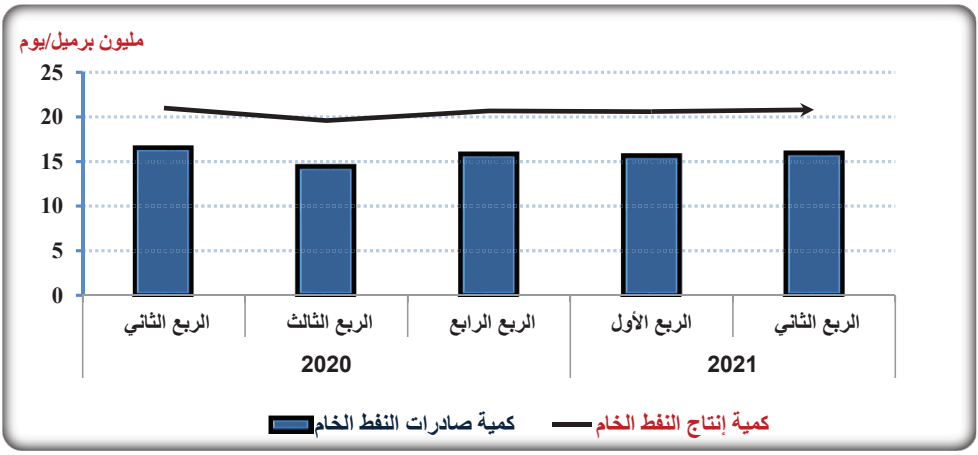

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) – تقديرات أولية.

2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك

تشير التقديرات الأولية إلى الإنعكاس الإيجابي لارتفاع متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخامات الدول الاعضاء خلال الربع الثاني من عام 2021 على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدرة خلال نفس الربع، لتعود إلى المستويات المسجلة ما قبل جائحة فيروس كورونا المستجد. فقد ارتفعت تلك القيمة بنحو 13.9 مليار دولار، أي بنسبة 16.5% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 98.3 مليار دولار، وهو مستوى مرتفع بنحو 60.8 مليار دولار، أي بنسبة 162.3% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (17) والشكل (18).***

الجدول (17)
التطور الربع السنوي في قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، (2020-2021)*
(مليار دولار)

	2020	2021		التغير عن (مليار دولار)	
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الأول 2021	الربع الثاني 2020
الامارات	7.0	12.5	14.5	2.0	7.5
البحرين	0.4	0.9	1.0	0.1	0.6
الجزائر	1.2	2.4	2.9	0.5	1.7
السعودية	16.4	33.9	39.8	5.9	23.4
العراق	6.5	16.3	18.9	2.6	12.4
قطر	1.0	2.3	2.6	0.3	1.6
الكويت	4.7	10.6	12.3	1.7	7.6
ليبيا		5.1	5.7	0.6	5.7
مصر	0.2	0.5	0.6	0.1	0.4
الإجمالي	**37.5**	**84.4**	**98.3**	**13.9**	**60.8**

* بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

الشكل (18)
مقارنة مستويات أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك، (2020- 2021)

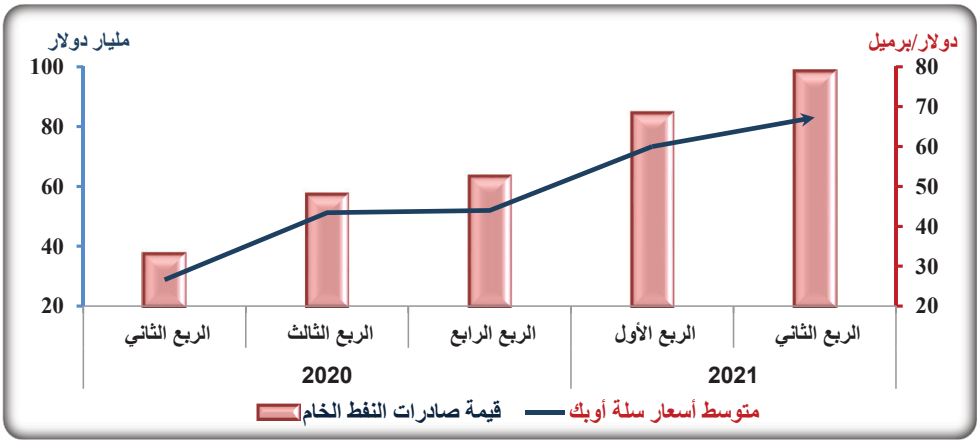

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) – تقديرات أولية.

3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء في منظمة أوابك

ألقت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء خلال الربع الثاني من عام 2021، حيث ارتفعت مستويات الناتج في القطاعات النفطية بشكل ملحوظ. ويعزى ذلك في الأساس إلى استمرار التعافي في نمو أداء الاقتصاد العالمي، وما صاحبه من انتعاش في مستويات الطلب على النفط، بسبب تخفيف القيود وإجراءات الإغلاق المرتبطة بجائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) تزامناً مع تسارع حملات التطعيم. وشكل التزام دول أوبك+ بإتفاق خفض الإنتاج والذي كان له دور كبير في استرداد الخسائر في أسعار النفط لتعود إلى مستوياتها قبل الجائحة، دعماً إضافياً لاقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً وبدرجات متفاوته في الإيرادات النفطية التي تُعد من أهم مصادر الدخل القومي، وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

هذا وتشير أحدث نسخة من استطلاع "الظروف الاقتصادية العالمية" الصادر عن جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) ومعهد المحاسبين الإداريين (IMA) في شهر يوليو 2021 إلى الزيادة الطفيفة التي شهدتها مؤشرات الثقة في منطقة الشرق الأوسط (ومن بينها الدول العربية المصدرة للنفط) خلال الربع الثاني من عام 2020 في ظل التعافي المستمر لأسعار النفط التي تجاوزت حاجز 70 دولار للبرميل للمرة الأولى منذ بداية جائحة فيروس كورونا المستجد. وأحرزت بعض الدول في المنطقة تقدماً كبيراً في خطط التطعيم. هذا ويُعد تحسن العائدات النفطية وتخفيف القيود المرتبطة بجائحة فيروس كورونا المستجد مؤشراً لاستمرار الانتعاش الاقتصادي لتلك الدول خلال الأشهر المقبلة.

كما تشير التقديرات الأولية لصندوق النقد العربي الصادرة في أحدث تقرير له عن "آفاق الاقتصاد العربي يوليو 2021" إلى أنه من المتوقع نمو اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط بنسبة 2.9% خلال عام 2021 وذلك في ظل التحسن النسبي في كميات الإنتاج النفطي وأسعاره في الأسواق العالمية، والتعافي الجزئي للنشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية، فضلاً عن استمرار حرص حكومات بعض هذه الدول على تبني تدابير تحفيزية للطلب الكلي خاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تشهد وتيرة مكثفة لعمليات التطعيم ضد فيروس كورونا المستجد.

وفي هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى أن السياسات النقدية والحزم المالية التحفيزية التي نفذتها غالبية الدول الأعضاء في منظمة أوابك على صعيد قطاعات الصحة والمالية العامة والقطاع المالي قد حدت من الآثار الاقتصادية المباشرة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المستجد. وساهمت برامج الإصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها في بعض الدول الأعضاء، الهادفة إلى دعم النشاط الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، والتي أدت إلى تحسن نسبي في مستويات النشاط في القطاعات غير النفطية، في الحد من تأثر الأداء الاقتصادي لهذه الدول.

غير أن هناك مخاوف بشأن تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء على المدى القريب، تماشياً مع وجود درجة عالية من عدم اليقين تحيط بآفاق الاقتصاد العالمي، في ظل مخاطر التطورات المعاكسة، لا سيما تفشي المتحور دلتا سريع الانتشار من فيروس كورونا المستجد في معظم دول العالم. ويتوقع أن يكون لتسريع حملات التطعيم الجماعية ضد هذا الفيروس دوراً في الحد من تلك المخاوف.

ثامناً: الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب

1- أسعار النفط الخام:

تشير أحدث توقعات لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن متوسط سعر خام برنت سيرتفع إلى 73.07 دولار/برميل خلال الربع الثالث من عام 2021، قبل أن ينخفض بعد ذلك وبشكل تدريجي ليصل إلى 63.33 دولار/برميل في نهاية عام 2022. في حين يتوقع أن يرتفع متوسط سعر خام غرب تكساس الأمريكي إلى 70.51 دولار/برميل خلال الربع الثالث من عام 2021، قبل أن ينخفض بعد ذلك وبشكل تدريجي ليصل إلى 59.33 دولار/برميل في نهاية عام 2022.

يذكر أن أسعار النفط الخام الآجلة قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً مُنذ مطلع عام 2021 وحتى شهر يوليو، حيث ارتفعت أسعار التسوية لعقود خام برنت (عبر بورصة إنتركونتيننتال ICE) في ختام جلسات التداول للأسبوع المنتهي في الثلاثون من شهر يوليو 2021 بنسبة 47.4% مقارنة بنهاية عام 2020 لتصل إلى 76.33 دولار/برميل، كما ارتفعت أسعار التسوية لعقود خام غرب تكساس الأمريكي (عبر بورصة نيويورك التجارية Nymex) بنسبة 52.4% خلال نفس الفترة لتصل إلى 73.95 دولار/برميل. **ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى** نمو الطلب على النفط بوتيرة أسرع من

الإمدادات التي يتوقع أن تظل محدودة حتى نهاية عام 2021 رغم قرار دول أوبك+ بزيادة الإنتاج بدءاً من شهر أغسطس 2021، مما يعني استمرار تراجُع المخزونات العالمية. فضلاً عن التوقعات بأن ارتفاع معدلات التطعيم ضد فيروس كورونا المستجد سيساعد في تعويض أي تأثير محتمل على الطلب يسببه تفشي المتحور دلتا سريع الانتشار.

يأتي ذلك قبل ان تشهد أسعار النفط الخام الآجلة تراجعاً ملحوظاً في الأسبوع الأول من شهر أغسطس 2021، حيث سجلت عقود خام برنت أكبر خسائر أسبوعية لها خلال أربعة أشهر لتصل إلى 70.70 دولار/ برميل. كما سجلت عقود خام غرب تكساس الأمريكي أكبر خسائر أسبوعية لها مُنذ شهر أكتوبر 2020 لتصل إلى 68.28 دولار/ برميل. **ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى** المخاوف من أن يؤدي الانتشار السريع للمتحور دلتا من فيروس كورونا المستجد في الأسواق الرئيسية، وبخاصة في آسيا، إلى عرقلة تعافي الطلب العالمي على الوقود، مع اقتراب نهاية موسم القيادة الصيفي. حيث فرضت الصين قيود صارمة بشكل متزايد على حركة التنقل شملت إلغاء بعض الرحلات الجوية وخدمات المواصلات العامة، وأعلنت اليابان توسيع قيود الطوارئ لتشمل ثماني مقاطعات أخرى، وفي إندونيسيا – أكبر مستورد للغازولين في آسيا – تم تمديد القيود في بعض المناطق.

2- الإمدادات النفطية العالمية:

تشير أحدث توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى ارتفاع إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارجها خلال الربع الثالث من عام 2021 بنحو 1.4 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 64.7 مليون ب/ي، وأن يستمر في الارتفاع خلال الربع الرابع إلى نحو 65.6 مليون ب/ي. **وبشكل عام**، يتوقع ارتفاع إجمالي تلك الإمدادات خلال عام 2021 بنحو 1.09 مليون ب/ي، أي بنسبة 1.7% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 64 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 240 ألف ب/ي مقارنة بالتوقعات السابقة. وستكون المحركات الرئيسية لهذا النمو بشكل أساسي هي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وروسيا والنرويج والبرازيل والصين.

من جانب آخر، تشير أحدث توقعات لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى ارتفاع إنتاج النفط الصخري الأمريكي في المناطق السبع الرئيسية (Bakken، Eagle Ford، Haynesville،

Niobrara، Permian، Appalachia وAnadarko) خلال شهر أغسطس 2021 ليصل إلى 7.907 مليون برميل/يوم، وهو أعلى مستوى مسجل له مُنذ شهر أبريل 2020.

3- الطلب العالمي على النفط:

تشير توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى ارتفاع إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثالث من عام 2021 بنحو 2.7 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 98.2 مليون ب/ي، وأن يستمر في الارتفاع خلال الربع الرابع إلى 99.8 مليون ب/ي. **وبشكل عام،** يتوقع ارتفاع إجمالي الطلب العالمي خلال عام 2021 بنحو 6 مليون برميل/يوم مقارنة بالعام السابق، وهو تقريباً نفس مستوى التوقعات السابقة، ليصل إلى نحو 96.6 مليون برميل/ يوم.

وفي هذا السياق، يتوقع ارتفاع طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النفط خلال عام 2021 بحوالي 2.6 مليون ب/ي، أي بنسبة 6.1% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 44.6 مليون ب/ ي وهو مستوى أقل من التوقعات السابقة بسبب تباطؤ الانتعاش في عدد من دول منطقة آسيا والحيط الهادئ وسط تجدد تدابير احتواء جائحة فيروس كورونا المستجد التي أدت إلى انخفاض الطلب على وقود النقل.

كما يتوقع ارتفاع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 3.4 مليون ب/ي، أي بنسبة 6.9%، ليصل إلى نحو 51.9 مليون ب/ي وهو مستوى أعلى من التوقعات السابقة بدعم من الزيادة المضطردة في الطلب على وقود النقل والوقود الصناعي.

في عام 2022، يتوقع أن تؤدي التوقعات الإيجابية لنمو الاقتصادي العالمي بالإضافة إلى احتواء جائحة فيروس كورونا من خلال تسريع برامج التطعيم، خاصة في الدول الناشئة والنامية، إلى ارتفاع الطلب على النفط إلى مستويات ما قبل الجائحة ليتجاوز مستوى 100 مليون ب/ي في النصف الثاني، ويصل المتوسط السنوي إلى نحو 99.9 مليون ب/ي.

وبشكل عام، لا تزال التوقعات خاضعة لمجموعة من الشكوك، أهمها: التحديات المتعلقة بجائحة فيروس كورونا المستجد وتأثيرها على وقود النقل، وقضايا التوترات التجارية، والتطورات الاقتصادية، والتقلبات الجوية غير العادية، وتأثير التطورات التكنولوجية بما في ذلك الرقمنة والمركبات الكهربائية.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)